أثر التمام في التفسير النحوي

د. خالد محمد مساعفة *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٩/٥/١٠ تاريخ القبول: ٢٠٠٩/١٠/٦

ملخص

يقدّم البحثُ خلاصةً لفكرة التّمام الّتي شاعت في المؤلّفات النّحويّة القديمة، وأصبحت مناطاً للتفسير الذي عُنِي النُّحاة به، لمعالجة موضوعاتٍ في أبواب نحويّة مختلفة، مثل: الجملة، وتمام الاسم والعمل النّحويّ، وتمام الكلام، والفضلات المنصوبة، والتّوابع، والاسم الموصول، وما يسمى بالحَمْل على المعنى.

ويبدو أنّ التفسير بالتّمام لم ينَل عناية الباحثين المحدثين؛ لإبراز أثره في الفكر النّحوي وحقيقة توسّعِ القدماء في الاتّكاء عليه، ويعود ذلك – فيما أرى – إلى تناثر مسائله في المؤلفات النحويّة المختلفة، وإلى تداخُل هذا النمط من التفسير بأنماطٍ تفسيريّة مستمدّةٍ من أصول نحويّة، مثل: نظريّة العامل والقياس؛ فلهذا أحسب أنّ البحث في أثر التّمام في التفسير النّحوي يقدم جديداً لأصول التفكير النحوي عند نحاة العربيّة القدماء.

Abstract
The Role of Perfection Syntactic Interpretation

This study presents a synopsis of the perfection concept, which was very common in the heydays of the old Arab grammarians. Evidence in literature indicates that this notion has become a subject of analysis for a number of syntactic units such as sentence, noun perfection, speech perfection, marginal items, additives, relative pronouns, and what is called analogy by meaning.

It appears that the role of perfection in the syntactic thought and the reliance of old Arab grammarians on this very notion has received little attention by recent and contemporary syntacticians. Several reasons can be attributed to the lack of literature on this phenomenon. Such as the lack of any comprehensive study or reference on this subject, and the fuzzy boarders between perfection and several other syntactic interpretations including Analogy and Case Assigner Theory. As such, this study aims to fill in the gap by providing a new and thorough investigation of this concept in the literature of the old Arab syntacticians.

* قسم اللغة العربية، جامعة الحسين.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

مقدمة

ترصدُ معاجمُ اللغةِ دلالاتٍ مختلفةً للتّمام، بيد أنّها لا تخرج عن معنى واحدٍ ذكره ابن فارس (٣٩٥هـ) في معجم المقاييس، وهو أنّ التاء والميم – الحروف التي تكوِّن الجذر اللغويّ – أصلٌ واحد يدل على الكَمَال. يُقال: تمّ الشيءُ: إذا كَمَلَ[١]. ولا تكاد هذه الدلالة تتباينُ في معاجم اللغة المختلفة. وليس لديّ ما يثبت أنّ النحاة قد اصطنعوا تعريفاً أو حدّاً للتّمام وما يرادفه – أحياناً – من مصطلحات قريبة، من نحو: التّام والمُسْتَقِلّ والمُستغني، وما أشبه. والظاهر أنّ العزوف عن حدِّ التّامِّ يعود إلى أنّ ما يُوسم بالتّامِّ كثيرٌ شائعٌ في الدرس النّحويّ مثل: الفعل التّامّ والنكرة التّامة، والاستثناء التّام، وأمرٌ آخرُ أنّ التّام – في اصطلاحهم– يغلب عليه أنْ يناقضَ (النّاقصَ) أيّاً كان نوعُ النقص، وأمر ثالث أنّ دلالةَ التّامِّ اللّغويّة يمكن أن تنسحب على دلالة التام الاصطلاحية فَيُتَصوَّر لنا أنَّ دلالة المصطلح تَشي باستيفاء كلِّ ما وسِم بالتامّ حالةً نحويّة أو هيئةً مخصوصة في بابها؛ ولهذا كان النّحاة يحدُّون التَّامّ في بابه النحويّ الذي صُير إليه، ومن ذلك أنّ الزّجاج (٣١١هـ) تحدّث عن حدِّ الاسم المنصرف التامِّ الإعراب بقوله: « ومعنى ينصرف: التّمامُ، ومعنى التَّمامِ أنْ يدخلَهُ مع الرفعِ والنصبِ الخفضُ، ومع الحركاتِ التنوينُ.»[٢] فالتّامُّ – هنا – ما استوفى حركات الإعراب بمصاحبة التنوين لهذا الاستيفاء. وقريبٌ من هذا الاستيفاء ما ذَكَرَهُ النّحاةُ في حدِّ الاستثناء التّامِّ الذي جعلوه مقصوراً على وجود المستثنى منه.[٣] أي إنّ التّمام يقترن بوجود طرف مخصوص في هذا الأسلوب.

ويغلب على استعمال (التَّامِّ) عند النحاة أن يكون وصفاً كما سبق، إلاّ أنّ الوصف بالتّمام – رُبّما– لا يتأتّى منه توضيحٌ لمرادهم إلاّ بما يقترن في سياق حديثهم عن هذا التّامِّ، ومن ذلك أنهم يَسِمونَ (ما) بأنَّها نكرة تامّة في جملة التعجب: ما أجملَ السماءَ! ويقولون: إنّها غير موصوفة، وتُؤوّل بلفظ: (شيء)، ولكنَّ (ما) نفْسَها تُوسمُ بأنَّها معرفةٌ تامّة في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ البقرة /٢٧١، وهي غيرُ موصولةٍ ولا موصوفة، ويتأولونها بلفظ (الشيء)[٤].

---

(١) ابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥هـ) **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، د.ط، دار الجيل، بيروت، د. ت (تمّ) ٣٣٩/١ ، ٣٤٠.

(٢) الزجاج، أبو إسحق (ت٣١٦هـ) ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى قراعة، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٠م،٣.

(٣) الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، د .ط، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢، ٧٠٠/٢.

(٤) سيبويه، أبو بشر بن عثمان (ت ١٨٠هـ) **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م، ١٣/١، ١٤، ٢٨٩/٣.

إنّ التأويل هو ما بيّن دلالة تمام التنكير وتمام التعريف، وقد غاب هذا التأويل عن إبراهيم السامرائي الذي ذَكر أنّه لا يعرف لمعنى تمامِ (ما) التعجبية عند سيبويه (١٨٠هـ) إلا أنْ يكون مَقْصودُهُ بتمامها المسوّغ للابتداء بالنكرة[١]. على حين أنّ تمام تنكير (ما) قد بدا من مطابقتها لكلمةِ (شيء) النكرةِ المقطوعةِ عن أيٍّ شيء تتعرّفُ به.

وعلى العموم فإنّه يمكن إيجازُ حديث النّحاة عن التمّام في مواضع خمسة، الأول: اتّكاؤُهُم على التّمام من حيث هو شرطٌ من شروط الباب النّحويّ، وآيةٌ ذلك حديثُهم عن تمام الأفعالِ لصياغة أسلوب التعجب القياسيّ وأسلوب التفضيل[٢]. والموضع الثاني: اصطناعُهم للتمام في برهانهم النّحويّ، ومن ذلك ذهابُهم إلى أنّ (كيف) اسم؛ لأنه ينتظم مع غيرهِ من الأسماء ليكوّن كلاماً تاماً[٢]. والموضع الثالث: صيرورة التمام جزءاً من الحدِّ النحويّ، أو سمةً مائزةً لهُ. فمِنْ جزءِ الحدِّ ذهابُ ابن يعيش (٦٤٣هـ) إلى أنّ إضافة اسم إلى اسم تعني: «إيصال إليه من غير فصلٍ، وجعل الثاني من تمام الأوّل، يتنزّلُ منزلةَ التّنوين.»[٣] ومن كونه سمةً مائزة للحدِّ، ذهاب النّحاة إلى أنَّ الحدَّ التّامَّ: هو الجامعُ المانع.[٤]

والموضع الرابع: حديثُ النُّحاة عن التّمام في باب العِلَّة النّحويّة، ومن هذا اصطلاح ابن السَّرَّاج (٣١٦هـ) على تسمية ما يُجاب به عن علّة رفع الفاعل وإناطتهِ بارتفاعه بِفِعْلِهِ، والسؤال بعد ذلك عن علة اختصاص الفاعل بالرفع (علّةَ العلّةِ)[٥]. وهو اصطلاحٌ لم يُرضِ ابن جنّي (٣٩٢هـ) الذي عدّ ما يُجاب به عن علّة اختصاص الفاعل بالرفع، تفسيراً للعلّة أو شرحاً لها أو (تتميماً)[٦].

وأما الموضعُ الخامس من حديث النّحاة عن التمام، فيبدو واضحاً من الأثر الّذي أحدثهُ التمامُ في التّفسير. وهذا مدارُ البحث الرئيس.

وينبغي الإشارة إلى أنَّ فكرةَ التّمام كانت معروفةً قبل مرحلة نضج النحو العربي في زمن الخليل (١٧٥هـ) وسيبويه (١٨٠هـ) ومن عاصرهما من النّحاة؛ فهُناك رأيٌ لعيسى بن عمر (١٤٩ هـ) يجيز فيه الفصل بضمير الفصل بعد (تمام الكلام) على النّحو الذي يردُ في جملة: هذا

---

(١) السامرائي، إبراهيم، **النحو العربي نقد وبناء**، ط١، دار البيارق، بيروت، دار عمار، عمان، ١٩٩٧م، ١١٧.

(٢) الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، ١٥٠/١ .

(٣) ابن يعيش، موفق الدين (ت ٦٤٣هـ) **شرح المفصل**، تحقيق: أحمد السيد أحمد وزميله، د.ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت، ٤٨٩/١.

(٤) البطليوسي، أبو بكر محمد بن السيد (ت ٥٢١هـ) **الحلل في إصلاح الخلل**، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعّودي، د.ط، دار الرشيد للنشر، العراق، ٦٠، شرح كافية ابن الحاجب، ٤٦٨/٣.

(٥) ابن السرّاج، أبو بكر (ت ٣١٦هـ) **الأصول في النحو**، تحقيق: معبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م، ٣٥/١.

(٦) ابن جني، **الخصائص**، ١٧٤/١.

زيدٌ هو خيرٌ منك[١]. وتكفي – بعد ذلك – نظرة عجلى في كتاب: (الإنصاف في مسائل الخلاف) للحكم على معرفة النّحاة البصريين والكوفيين لفكرة التمام من جهة المواضعِ التي أَشرتُ إليها فيما سَلَفَ[٢].

إن التفسير الذي يُناط بالتّمام لا يتجاوز معنى التوضيح والتّعليل، وإسناد الأحكام النحويّة لهذه الفكرة بما يناسب أصول التفكير النحويّ عند القدماء.

ويظهر أنّ التفسير بالتمام شمل مسائلَ مختلفةً تتّصلُ بموضوع الجملة ونواسخها، وتمام الاسم والعمل النّحوي، وتمام (الكلام) والفضلات المنصوبة، والتوابع، والأسماء الموصولة، وما يُسمّى بالحمْل على المعنى؛ ولهذا فإن منهج البحث يقوم على إفراد الموضوعات السابقة، وبيان الأثر الذي أحدثه التمام في تفسير مسائلها المختلفة.

الجملة الاسميّة

تشيع طائفةٌ من الأحكام النحويّةِ الّتي أساسُها فكرةُ التَّمامِ في موضوع الجملة الاسميّة، وأمّا في الجملة الفعليّة فإنَّ تفسير نصبِ الاسم الفضلة يُعدُّ تفصيلاً حقيقيّاً لأثر التمام، بعد تمام الفعل بفاعله، وهو ما سيُفصّل في موضعه.

ويتعلّق بالجملة الاسميّة من أحكام التّمامِ وتفسيره ما هو آتٍ:

١. توجيه إعراب الجملة الاسميّة

يُكثر سيبويه من ترديد مقولة: (عدمِ الاستغناء) و(لا بدّ) كلّما عَرْض للجملة الاسميّة والفعليّة، ومن ذلك قولُهُ: « هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يُغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلِّمُ منه بُدًّا.»[٣]

إنّ ما أوجب هذه التلازُمَ بين المسند والمسند إليه، وضرورة أن يكون للمبتدأ خبرٌ وللفعل فاعلٌ، هو مقتضياتُ الصّناعة النّحويّة التي يجبُ أن يتّسقَ فيها المعنى والتركيبُ الخاصّ به. وهذا ما أكّده النّحاة في أبواب خاصّة وسموها مرّةً بتصحيح اللفظ على المعنى وأخرى بإصلاح اللَّفظ.[٤]

---

(١) ينظر:الفراء، أبو زكريا (ت ٢٠٧هـ) **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار وزملائه، د.ط، دار السرور، د. ت ١/١١-١٣، الأندلسي، أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضَرَب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان، محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، ٢/٩٥٦-٩٥٨.

(٢)الأنباري، أبو البركات (ت ٥٧٧هـ) **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د .ت، ١/١٨٥-١٩٥.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ١/٢٣.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ١/٢١٦، ابن جنّي، الخصائص، ١/٣١٣.

وفي هذه الأبواب إشارات إلى أنّ بناء القاعدة النّحويّة الصّحيحة يجب أن يتم في ضوء معنـــى تام. وقد ساعد هذه التصوُّرُ على معالجة إعراب جمل من نمطٍ يتصدَّر فيها المشتقُ الصرفيُّ مثـــل: أقائمٌ الزيدانِ؟ فهذا نمطٌ إسناديٌّ تامٌّ من نوعِ الجملة الاسميّةِ، يساوي في تمامِه جملة: أيقومُ الزيدان؟ التي تمّتْ بالفعل والفاعل. وعليه فإنّه لا مفرَّ من عدِّ (الزيدانِ) لفظاً يشغلُ وظيفة الفاعليّةِ للوصـــف المشتَق (قائم) ووظيفةَ الخبر عن المشتق المبتدأ؛ لأنّه اللفظَ الّذي تتِمُّ به الفائدة.(١)

ويتّضحُ توجيهُ التمام لإعراب الجملة الاسميّة من رأي ابن يعيش الّذي يعرض فيه لقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ الحاقة /٢١، فهو يقرُّ بإمكانِ إعراب الفعلينِ الـــواردينِ فـــي الآية الكريمة خبراً عن المبتدأ (سواءٌ) تأسيساً على تمامِ الكلام بهما، إلا أنّه يَـــسِمُ هـــذا الإعـــرابَ باللفظيّ، ويقدّم عليه الإعرابَ المعنويَّ الّذي يقضي بأنْ يُؤوَّل الفعلان السّابقان بمصدر هو (الإنذار) ليصيرَ المبتدأ الحقيقيَّ، وخبره (سواءٌ). وفي هذا العدول عن الإعراب اللفظيِّ إلى المعنويّ مطابقةٌ تامّة بين صناعة الإعراب والمعنى.(٢)

إنّ فكرة تمام المعنى لم توجِّه إعرابَ الجملة الاسميّة وتفسِّره وحدَه، بلْ صارت مناطاً لتفـــسير عدم اشتمال هذه الجملةِ على الخبر أو (المسند). ويطالع فـــي هـــذا الـــشّأنِ رأيٌ لابـــن خـــروف (٦٠٩هـــ) يقرُّ فيه بعدم وجود خبر لجملٍ من نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ، وما زلت وزيداً حتى فَعَـــل – وهو موافقٌ لرأي الكوفيين – والسبب في ذلك أنّ الجملتين السابقتين تامتا المعنى بالألفاظ التـــي ذُكرتْ، وليس تقديرُ الخبر – إنْ صير إليه – إلاّ بياناً للمعنى وليس نقصاً فيه.

وكان الأخفش (٢١٥هـــ) قد ذهب – من قبلُ – إلى أنّ المبتدأ لا خبر له فـــي قـــول العـــرب: حَسْبُك يَنَمِ الناسُ.(٣)

ومن الملحوظ – هنا – أنّه لم يُنظر إلى مسألة مطابقة صنعة الإعراب للمعنى؛ بل نُظر إلى تمام المعنى بالألفاظ المذكورة دون اعتبار لشرط تلازم وجود المبتدأ مع خبره.

وتبرز محاولة جديدة لابن مَضَاء القُرطبيّ (٥٩٢هـــ) يقسِّم فيها المحذوفات في الجملة الفعليّة – اتكاءً على التمام وبلاغة التركيب – على ثلاثة أضرب:(٤)

الأول: المحذوفُ الذي لا يتمّ الكلامُ إلا به؛ لعلم المخاطب به، نحو قولهم لمنْ يعطي الناس: زيـــداً، أيْ: أعطِ زيداً. وظهور هذا المحذوف يتمِّم الكلام، ولكنَّ حذفَهُ أوجزُ وأبلغُ.

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٨٦/١.

(٢) **المصدر السابق**، ١٧٩/١، ١٨٠.

(٣) الإشبيلي، ابن خروف، (ت ٦٠٩هـــ) **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: سلوى عرب، ط١، جامعة أم القـــرى، ١٤١٨هـــ، ٣٩٤/١، الأندلسي ، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ١٠٩٠/٣ ، ١٠٩٢ .

(٤) القرطبي، ابن مضاء (ت ٥٩٢هـــ) **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ٦١، ٧٩، ٨٠.

الثاني: المحذوف الذي لا حاجة إليه؛ لأنّ الكلامَ تامٌّ دونه، نحو: أزيداً ضربتَه؟

الثالث: المحذوف الذي يؤدي ظهوره إلى تغيير نمط الكلام من الإنشاء إلى الخبر، ومنهُ تقدير الفعل في جملة النداء: يا عبدَ الله!

وممّا سبق يظهر اعترافُ بعضِ النّحاة بوجود جملٍ لا يشترط فيها أن تكون تامّة الإسناد، وليس هذا الاعترافُ ممّا يُحسب لاجتهاد المحدثين دائماً.(١)

٢. الرَّابـــط

تشاغُلُ القدماء بالرابط النّحوي يأتي في سياق نظرهم إلى أنّ الجملة يجب أنْ تستقلَّ بمعناهـا، وتتمَّ به، ووقوعُ الجملة خبراً عن المبتدأ يقضي بوجود الرابط الذي يربطها بالمبتدأ، لـئلا تكـون منقطعةً عن المبتدأ، أو أجنبيّةً عنه بما تملك من تمام معناها واستقلالها به. ويمثّلُ النّحاة لانقطـاع الجملة الخبريّة عن المبتدأ بجمل من نمط: زيدٌ قام عمرٌو، وربط الجملة بالمبتدأ يوجـب الـضّمير الرابط؛ لتصير على نحوٍ من: زيد قام عمرٌو إليه.(٢)

ويدلُّ درسُ الرابط – لدى النّحاة – على عنايتهم بالعناصر غير الإسناديّة الّتي تـتمّم المعنـى المنوطَ أداؤه بالجملة الاسميّة. ولعلّ درسهم لمسوّغات الابتداء بالنكرة، والعدول عن الرتبة الأصليّة يقع في صميم هذه العناية، على ما يبدو من المباحث الآتية:

٣. تسويغ الابتداء بالنكرة

يبيّن النّحاة القدماء أنّ (تمام الفائدة) في الجملة الاسميّة يتّصل بالابتـداء بالمعرفـة، والإخبـار بالنكرة.(٣)

ويذكـر ابـن هشـام الأنصـاريّ (٧٦١هـ) أنّ مُتقدّمي النّحاة كانوا يعوّلون علـى ضـابط (حصول الفائدة) لجواز الابتداء بالنكرة، بيد أنّ ما دفع المتأخرين إلى تفصيل ما يسمى بمـسوغات الابتداء بالنكرة، هو عدم الاهتداء – دائماً – إلى مواطن الفائدة.(٤)

وينبغي لابن هشام والنّحاة المتأخرين أنْ يتبيّنوا أنّ كثيـراً مـن مسوغات الابتداء بالنكرة تعتمد – أصلاً– على فكرة التمام النحويّ، وإنْ ذكَر بعضُ النّحاة هذا الاعتماد عَرَضاً.

ويمكن دراسة أثر التّمام في تفسير بعض مسوغات الابتداء بالنكرة بالإجمال الآتي:

---

(١) المخزومي، مهدي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م، ٥٣ ،٥٤ .

(٢) الثمانيني، عمـر بـن ثابت، (ت ٤٤٢هـ) **الفوائـد والقواعـد**، دراسة وتحقيق: عبد الوهاب الكحلة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٢م، ١٦٣ .

(٣) الثمانيني، **الفوائد والقواعد**، ١٦١.

(٤) الأنصاري، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) **مغني اللبيب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة العصرية، بيـروت، صـيدا، د.ت، ٥٣٩/٢.

١. تمام النكرة الموصوفة

عدّ النّحاة النكرةَ الموصوفة مسوِّغاً للابتداء بها، وأمّا أثرُ التمام في هذا المسوِّغِ؛ فيبدو من قول سيبويه: «فربّ اسم لا يحسنُ عليه – عندهم – السكوتُ حتى يصفوه، وحتى يصير وصفُهُ – عندهم – كأنّه به يتمُّ الاسم.»[١] ولا يكاد القدماءُ يختلفون في أنَّ الصفة تُتَمِّمُ الموصوفَ، وأنّهما كالاسم الواحد.[٢] ومن الواضح أنّ مقصدَهم بتمام الموصوف بصفته ما يترتّب على وصف الاسم بالصفة من بيان وتوضيح له؛ فلهذا كانا كالاسم الواحد ولا يعني ذلك التمامُ أنَّه ينتظم منهما علاقةٌ إسناديّة في صورة الجملة الاسميّة أو الفعليّة .

وإذا اتضح معنى تمام الموصوف بصفته فإنّ من الأجدى أنْ تُختصر مسوغاتٌ مختلفة في مسوِّغ تمام الصفة بمْوصوفها، ومن ذلك أنّ مسوِّغ (معنى التعجب) الذي يمثلون له بجملة: ما أحسنَ زيداً! يمكن اختصارُه في المسوِّغ السابق اتِّكاءً على تأويلهم النّحوي لجملة التعجب بـ: (شيءٌ أحْسنَ زيداً عظيمٌ). وكذا الحال في مسوِّغ تصغير النكرة، فإنه داخل في تمام الموصوف بصفته؛ لأنّ معنى جملة: رجيلٌ عندنا، هو: رَجَيْلٌ وضيع أو حقير عندنا. وأمّا مسوِّغ النكرة التي في معنى المحصور من نحو قولهم: شرٌّ أهرّ ذا ناب، فأرى أنّ ابن عَقيل قد أحسن حينما عدّه في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً، والتقدير – هنا – شر عظيم أهرّ ذا ناب، وإن ذكره في مسوِّغ (معنى الحصر).[٣]

ولا أستبعد أن تكون النكرةُ المتقدمة – هنا – فاعلاً تقدّم على فعله، ولا سبيل إلى مدارسة مسألة المسوغ هذا حينئذٍ؛ لأن الحديث سيكون عن جملة فعليّة. وقد ألمح إلى شيء من هذا الأستراباذي (٦٨٦هـ) إلا أنّه عدّ النكرةَ فاعلاً معنوياً وليس نحوياً، وأظن أنّه كان يتحاشى مخالفة الرأي البصريّ الذي لا يجيز تقديم الفاعل على فعله.[٤]

ولعلّه يمكن اختصار مسوغاتٍ مختلفة في مسوِّغ تمامِ الموصوف بصفتهِ ومن ذلك: مسوِّغ النكرة التي تكون خَلَفاً من موصوف، نحو: ضعيفٌ عاذ بقِرْمَلَةٍ، أيْ: إنسانٌ ضعيفٌ، وكذلك مسوّغ وقوع النكرة بعد (كم) الخبريّة في قول الفرزدق:

---

(١) سيبويه، **الكتاب** ، ١٠٦/٢ .

(٢) السهيلي، أبو القاسم (ت ٥٨١هـ) **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: عادل عبد الموجود وزميله، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٢م، ١٨٥، ١٨٦، السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ) **الأشباه والنظائر**، وضع حواشيه: غرير الشيخ، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م، ٢٩٩/١ ، ٣٠٠.

(٣) بهاء الدين، ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٠م، ٢٠٧/١ /١٤٢/٢.

(٤) **شرح كافية ابن الحاجب**، ٢٠٤/١.

كم عمةٌ لك يا جريرُ وخالــةٌ فدعاءُ قد حَلَبــتْ علــيّ عِـشاري

يعود إلى أنّ النكرة قد وُصِفت بالصفة (فدعاء) المحذوفة، ودلّ عليها إثباتها في الــشطر الثــاني، وهذا ما ذهب إليه محمد محيي الدين عبد الحميد[١].

٢. تمام النكرة المضافة

يُشْبه مُسوّغُ الابتداء بالنكرة المضافة مسوِّغَ الابتداء بالنكرة الموصوفة، من جهة تمام المضاف بالمضاف إليه، وأنهما –معاً– كالاسم الواحد.[٢]

ومن جملة ما يستفيد المضافُ النكرةُ من المضاف إليه المعرفة، التعريــفُ أو التخــصيص إن أُضيف إلى نكرة مثله.[٣]

ومن الجائز أن يُضمَّ إلى هذا المسّوغِ مسوِّغُ النكرة الدَّالة على عموم من نحو قولهم: كلٌّ يموت. إنْ قُدِّر للنكرة مضافاً إليه من نحو: (كلُّ حَيَوَانٍ يموت).[٤]

٣. التمام الإسنادي قبل النكرة

أفرد النّحاةُ مسوّغاتٍ مختلفةً للابتداء بالنكرة، يترجّحُ فيها أنْ تُضمَّ إلى مسوِّغ واحد، وهو وقوع النكرة بعد إسناد مكتمل بعناصره، فمن ذلك ما وُسِم بمسوِّغ وقوع النكرة بعد واو الحال، ومثاله ما ورد في قول الشاعر:

سَرَيْنا ونجمٌ قدْ أضاءَ فمذْ بــدا محياك أخفى ضوؤهُ كلَّ بــارق

ومن المسّوغات – أيضاً – أن يُقصد بالنكرة التنويع، نحو قول الشاعر:

فأقبلتُ زحْفاً علــى الــركبتينِ فثــوبٌ لبــستُ وثــوبٌ أَجُــرّ

وكذا الحال في مسوِّغ وقوع النكرة بعد فاء الجزاء، نحو قول العرب في المَثَل: «إنْ ذهَبَ عَيْرٌ فَعَيرٌ في الرِّباط ». ومن المسوغات – أيضاً – وقوعُ النكرة بعد إذا الفجائية، نحو: خرجــتُ فــإذا رجلٌ بالباب.[٥] ولا يمكن إنكار أثر وقوع النكرة بعد الحروف السابقة في تسويغ الابتداء بها، بيــد أنّ هذه الحروف والنكرة المبتدأ بها قد وقعا بعد تمام إسناديّ من الفعل والفاعل.

---

(١) ينظر في تفاصيل مسوغات الابتداء بالنكرة: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٢١١/١، **الأشباه والنظائر** ، ٥٣/٢-٥٦، السيوطي، جــلال الدين، **همع الهوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت١/٣٨١-٣٨٣.

(٢) السيوطي، **همع الهوامع**، ٥٢٣/٢ .

(٣) ابن النحاس، بهاء الدين (ت ٦٩٨هــ) **التعليقة على المقرب**، تحقيق: جميل عويضة، ط١، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٤م، ٣٠٨.

(٤) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٢٠٥/١.

(٥) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٢٠٥/١، ٢٠٧، ٢١١.

٤. العدول عن الرتبة الأصلية

عدّ النّحاةُ جملةً من نمط: رجلٌ في الدار. خطأً في الصناعة النحويّة؛ لأنّ المبتدأ نكـرة غيـر مُسوَّغةٍ، والخبر شبه جملة. ولم يكتفِ القدماء بهذا التّعليل الوصفيّ، بل علّقوا على التمام تفـسيراً أراه مقبولاً، وخلاصة هذا التفسير تقوم على أنّ إبقاء التركيب على رتبته الأصلية – بتقديم المبتـدأ وتأخير الخبر – يؤدّي إلى احتمال تمام المبتدأ بشبه الجملة التي تصير نعتاً له؛ فيظل المبتـدأ بـلا خبر، ويجيز النّحاة إعرابَ شبه الجملة خبراً عن المبتدأ؛ فلذلك أوجبوا العدول عن رتبـة المبتـدأ الأصلية، بتقديم شبه الجملة عليه وجوباً حتى لا تحتمل إلا إعراباً واحداً، وهو كونها خبراً متقدّماً لا نعتاً؛ لأنّ النعت لا يتقدم على المنعوت في الشائع من الاستعمال اللُّغوي.(١)

٥. علاقة التّمام بالزّيادة

يبيّن هذا الموضعُ العلاقةَ القائمة بين التراكيب اللغويّة التامّة والزيادة، وتبدو هذه العلاقـةُ مـن زيادة حرف الشّرط بين المبتدأ وخبره على النحو الآتي:

زيد يقوم ←	زيدٌ إنْ يقُمْ ←	زيدٌ إن يَقُمْ أقُمْ
(تركيب تامٌّ: معنى ومبنى)	(تركيب مزيدٌ فيه: ناقص معنى ومبنى)	(تركيب تامٌّ : معنى ومبنى)

ولابن جنّي فضلُ السَّبق في صياغة ضابط نظريّ، يؤصّل فيه أثرَ الزيادة في تراكيب اللغة؛ بعد أن درس كثيراً من أمثلة الزيادة، ويتبدّى ضابطه في ذهابه إلى أنّ: «كلّ كلامٍ مستقلٍ زدتَ عليـه شيئاً غير معقود بغيره، ولا مقتضٍ لسواه، فالكلام باقٍ على تمامه قبل المزيد عليه، فإن زدتَ عليه شيئاً مقتضياً لغيره، معقوداً به، عاد الكلام ناقصاً لا لحاله الأولى، بل لِمـا دَخَـل عليـه معقـوداً بغيره.»(٢)

فابن جنّي يُقسم الزّيادة في هذا النص على قسمين: ما يزاد ولا يؤثر في تمام الكلام؛ لأنّ الزائد لا يتطلّب أكثرَ من اقترانه بالكلام نفسه، ومن ذلك دخول (قد) على جملة: قام زيد. وما يزاد ويؤثر في الكلام؛ لأنه يحتاج إلى ما يتمِّمُ اقتضاءه وينعقد به.

ولعلّ رأي ابن جنّي السّابق، ودراسته لأثر الزيادة في تراكيب اللغة يؤكـدان منهجـاً أصـيلاً لدراسة العلاقة التي تَحْكُم نظمَ تراكيب اللغة من طريق الأثر الذي تحدثه زيادة العناصر اللغويّة في دلالة التركيب، وطريقة تأليفه النحويّ، وهذا – فيما أرى – درسٌ في أصول نظريّة الـنّظم التـي

(١)ابن جني، **الخصائص**، ٣١٣/١، ٣١٨، السهيلي، **نتائج الفكر**، ٤٠٩.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، ٢٧٤/٢، ٢٧٥.

أرسى قواعدها عبدُ القاهر الجرجانيّ (٤٧١هـ) فيما بعد. ومن الجائز أنْ تُوسم المرحلة التي مرت بها هذه النظريّة في تأصيل ابن جنّي، بالعَقْدِ والاقتضاء.

ويبدو لي أنّ ثمَّ زيادة يمكن أنْ يُعرض لها في سياق تبيين العلاقة بين التمام والزيادة، تتمثل في مجيء المبتدأ والخبر معرفتينِ، وما يتبعُ ذلك من جواز إعراب الخبر نعتاً، وبذلك يتم المبتدأ الموصوفُ بصفته؛ ليصار إلى تركيب يخلو من الخبر، وهذا غير جائز في العربيّة.

وقد اعتمدتِ اللغةُ في دفع هذا الجواز على ضمائر الرفع المنفصلة (ضمائرِ الفصل) لتخليص الخبر من شُبهةِ إعرابه نعتاً على نحوٍ من قولهم: زيدٌ هو القائمُ، وكان زيدٌ هو القائمَ.(١)

والظاهر أنّ ما هيّأ ضمائرَ الرفع المنفصلة لوظيفة الفصل هو قدرتهُا على إنشاء علاقات تركيبيّة تامّة في صلب التركيب الذي فَصَلَتْ بين أجزائه، وهذا ما لا يتهيّأ لغيرها من الضمائر. فعلى الرغم من عدّ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، إلا أنه من الجائز أن يكون مبتدأ ثانياً ويكون (القائم) خبراً عنه؛ وبذلك يأتلف منه ومن خبره جملةٌ اسميّة في صُلب الجملة الاسميّة الكبرى: زيدٌ هو القائم.

٦. أثر الجملة الاسميّة في تمام النواسخ الفعليّة

يدلُّ الفعلُ في العربيّة على الحدث والزمان بصيغته وهيئته، أي إنّ دلالته مركّبة، ولكنَّ ذلك لا يتّفقُ لزمرة الأفعال التي وُسِمتْ بالناقصة ؛لأسباب مختلفة منها: أنّ هذه الأفعالَ لا تشتمل على الحدث بصيغتها؛ لهذا احتاجت إلى الخبر لتتميم هذا النقص، أو أنّ نقصها يعود إلى عدم تمامها بمرفوعها واحتياجها إلى منصوب.(٢)

ولعلّ تسميتها بالناقصة – اعتماداً على عدم اشتمالها على الحدث بصيغتها – لايستندُ على أساس مكين؛ لأنّ القدماء ذكروا استعمالاً لهذه الأفعال تُوافِقُ فيه جمهور الفعل العربي من حيث تمامُها بمرفوعها (كان وأخواتها التامّات) ومن الأولى – في هذه الحالة – أنْ تكون قد اشتملت على حدثها بصيغتها، لا أنْ تُقدّر بمعنى: حدث أو حصل أو ثبت وما أشبه هذه المعاني؛ فلهذا يبدو أنّ تسميتها بالناقصة لعدم تمامها بمرفوعها، واحتياجها إلى المنصوب أكثرُ قبولاً، لأنّها إنْ تمّتْ في ضوء هذا التعليل فلا تحتاج إلى المنصوب، وكفى بذلك.

---

(١) الإشبيلي، ابن خروف، **شرح جمل الزجاجي** ، ٦٦٩/٢ .

(٢) **ارتشاف الضرب**، ١١٥١/٣ والمساعفة، خالد، **أثر نظرية التشبيه في النحو العربي**، رسالة دكتوراة، جامعة مؤتة، ٢٠٠٤م، ٢٤٣-٢٤٤.

ويتّصل بحديث نقص الأفعال ذهابُ بعض النّحاة إلى أنّ الكوفيين يرَون أنّ مرفـوع الأفعـال الناقصة يرتفع بالابتداء وأنّ منصوبها حالٌ وليس خبراً لها، وذهب الفراء إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال.(١)

وقد أثّر هذا الرأي في نفر من الباحثين المُحدثين، فراح بعضُهم ينادي بإلحاق الأفعال الناقـصة بباب الحال، أو بدراستها في جملة الأفعال.(٢)

ولديّ من الأدلّة ما يثبت أنّ الكوفيينَ يوافقون البصريينَ في نقص هذه الأفعال واحتياجها إلـى اسم مرفوع وخبر منصوب، أجْملها بما يأتي:

أنّ الكسائي (١٨٩ هـ) – وهو رأس المدرسة الكوفية – يصرّح بعمل كان ونصبها للخبر، فقد سأله اليزيديّ (٢٠٢هـ) في حضرة الرشيد، إنْ كان يرى عيباً في قول الشاعر:

لا يكـــونُ العيـــرُ مُهـــراً لا يكـــونُ المهـــرُ مُهْـــرُ

فكان جواب الكسائي: «أنّ الشاعر قد أقوى، ولا بدّ أنْ ينصبَ المهر الثاني علـى أنّـه خبـرُ كان.»(٣)

وأمر آخر أنّ ابن كَيْسان (٣٢٠هـ) قد ذكر رأي الكسائي في إعمال (ليس) الرفعَ والنصبَ.(٤)

وآخر يتبدى من رأي الفراء (٢٠٧هـ) – وهو تلميذ الكسائي – في قوله: « فإذا دخلت عليـه كـان ارتفـع بها، والخبر مُنْتَظرٌ يتمُّ به الكلام فَنَصَبته لخلوتهِ.»(٥) فهو يصرّح برفع كان للمبتـدأ ونصبها للخبر.

وإخَالُ أنّ منشأ التحريفِ الذي أصاب رأي الكوفيين في عمل النواسخ يعود إلى تشاغُلِ النّحـاة القدماء بتعليل إعمال (كان) وأخواتها الرفعَ والنصبَ، وفي هذا السياق أجد البصريين يعلّلون رفعها للاسم بتشبيهه بالفاعل، ونصْبها للخبر بتشبيهه بالمفْعول، وينسبون إلى عامة الكوفيين – ومنهـم الفراء – تعليلاً يقـوم على تشبيـه المـرفوع بالفاعل، والمنصوب بالحال.(٦)

ولا أستبعد أنْ يُنسب إلى الكوفيين ما نُسب؛ لتشابه موجِب الإعمال، وطبيعة العمل النّحوي نفسه من ناحية التعليل والتفسير.

---

(١) الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ٨٢١/٢–٨٢٨ ، السيوطي، همع الهوامع ، ٤٠٩/١.

(٢) القزاز، عبد الجبار، **الدّراسات اللغوية في العراق**، ط١، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق، ١٩٨١م، ١٦٢ ،١٦٣.

(٣) الزجّاجي، أبو القاسم (ت ٣١١هـ) **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م،١٩٥.

(٤) الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب** ، ١٩٧٧/٤.

(٥) الفراء، **معاني القرآن**، ١٣/١.

(٦) الأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ٢٣٣/١.

٧. إلغاء عمل النواسخ

منع النّحاة إلغاء عمل الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولات ممّا يُؤلّف المفعول الثاني والثالث منها جملةً اسميّةً، تأسيساً على أن الإلغاء نظيرُ الحذف فلا يجوز أن يُلغى من الكلام ما إذا حُذف بقيَ الكلامُ غير تامٍّ، ولكنهم أجازوا الإلغاء في باب (ظَنّ) وأخواتها؛ لأن الإلغاء يبقي الكلام تامًّا برجوع المفعولين إلى الابتداء والخبر.(١)

ولا أرى المقارنة التي اصطنعها النحاة محمودةً؛ لأنّ (ظن) وأخواتها ممّا يدخل على جملة اسميّة، ومن غير السَّهل أنْ يُتَصوّر دخول الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولات على جملة اسميّة، ممّا يعزّز القول بأنّ الأفعال مع مفعولاتها الثلاثة جملةٌ واحدة استُعملت ابتداءً، وهي جملةٌ لا تقبل التجزئةَ بحذف أحد مكوناتها أو بإلغاء عمل الفعل في المفعولات.

٨. مسائل التمام في النواسخ الحرفية :

يقترن حديثُ التمام في النواسخ الحرفية بموضوعات ثلاثة، الأوّل: عطفُ اسم مرفوع على اسم إنَّ قبل تمام الخبر، والثاني: تحويل (أنَّ) الجملةَ الاسميّة إلى ناقصة، والثالث: التفريقُ بين المتشابه من النواسخ وغيره من الحروف.

وأمّا موضوع العطف فأجدُ النحاة غير متفقين فيه، فمنهم من يجيزُ العطف قبل تمام الخبر، وهو رأي للكوفيين، ومنهم غير المجوِّز وهم البصريون، وقد اتفقوا على جواز العطف بالرفع قبل تمام الخبر في جملة (لا) النافية للجنس نحو: لا رجلَ و امرأةٌ أفضلُ منك.(٢)

إنّ قلة الشواهد التي تؤيد هذا النمط من العطف تبيّن أنّ جملة النواسخ الحرفية غير مهيّأة لقبول أسماء مرفوعة تأتي بعد منصوب النواسخ، ومن الجائز أنْ يكون السبب كامناً في مسألة العامل كما ذكر القدماء، أو أنَّ تركيب جملة النواسخ يشبه التراكيب الجامدة، ودليل ذلك منع تقديم الخبر على الاسم إذا لم يكُن شبه جملة.

وأمَّا موضوع تحويل (أنَّ) الجملة الاسميّة إلى ناقصة ، فيظهر من احتياج (أنّ) ومعمولَيْها إلى عامل تتعلق به، والراجح أنَّ تعلّق (أنّ) ومعموليها بالعامل يكون ابتداء فيما يظهر، إذ لا يُعدُّ قولنا: أنَّ زيداً حاضرٌ، مما يقبل في الاستعمال دون عامل مثل: (بَلَغَني) بيد أنّ النّحاة اعتقدوا أنّ (أنّ) قد دخلت على جملة اسميّة تامّة المعنى فتحوّل التركيب إلى ناقص باحتياجه إلى عامل فيه.

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٣١٧/٣، ٣١٨، السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ٢٨٦/١.

(٢) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ١٨٥/١-١٩٥ .

ويتعلق الموضوع الثالث الخاصّ بالتفريق بين متشابه النواسخ وغيره بأنْ المخفّفة من (أنّ) و(أنْ) الّتي تكون مفسِّرةً مصدريّةً، ففي قوله تعالى : ﴿وانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أنِ امْشُوا﴾ ص/٦ يرى بعض النّحاة أنّ (أنْ) هنا مفسِّرةٌ بمعنى: أيْ؛ لأنها جاءت بعد كلام تامّ وهو قوله تعالى: ﴿وانطلق الملأُ﴾. وأما (أنْ) في قراءة بعضهم قولَهُ تعالى: ﴿والخامِسَةَ أنْ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ﴾ النور /٧ فهي المخففّة من (أنَّ) الثقيلة ؛ لأنّها لم تأتِ بعد كلام تام.(١)

تمام الاسم والعمل النّحوي

أود –ابتداءً– أن أعرضَ لمعنى تمام الاسم؛ لأنّ معنى التمام –هنا– يختلف عن دلالته السابقة اختلافاً بيِّناً. ففي السابق كان يعني، استيفاءَ اللفظ لحالة نحويّة معيّنة، مثل تمام التنكير أو التعريف، أو هو جزء من الحدّ النحويّ أو سمة مائزة له، ومن بعدُ فهو يعني تمامَ التركيب بعناصره الإسناديّة وما يتبع ذلك من مسائل مختلفة في الجملة. وقد تبيّن أنّه يعني تمامَ بعض المتلازمات التركيبية كتمام الموصوف بصفته أو المضاف بالمضاف إليه.

وأمّا تمام الاسم – هنا – فأجد اهتمام النّحاة المتقدمين به واضحاً، ولعلّ الخليل بن أحمد أوّلُ من ذكره وعرف أثره في الدرس النّحوي؛ لأنّ الدارس لكتاب سيبويه يجد ذكراً لتمام الاسم بوساطة التنوين والإضافة، فهما علامتان على عدم إضافة الاسم؛ لأنّ المنوّن لا يضاف، وكذلك فإن المضاف لا يضاف ثانيةً، وبذلك عُدّ المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد، بسبب تمام الأول بالثاني، وهذا ما ينسبه سيبويه إلى الخليل.(٢)

وقد زاد بعض النّحاة في أدوات التمام السابقة، فذكر حرف الجر (من) نحو: زيدٌ أفضلُ من عمرٍو أباً، وذُكِرَ منها (نيّة التنوين) في الأعداد المركبة وقصدوا بنية التنوين: استغناء هذه الأعداد عن حرف العطف، فكأنّ النون منويّة بين جزأي العدد في الأصل المقدّر من نحو: (خمسةٌ وعشرةٌ).(٣)

وكان للأستراباذي فضلُ توضيح تمام الاسم بقوله: «ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافتهُ مَعَها، والاسمُ مستحيل الإضافة مع التنوين ونُونَي التثنية والجمع ومع الإضافة؛ لأن

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٣/٥٨٠،٥٨١، الأندلسي، أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، طبعة بعناية: صدقي جميل وزميله، د.ط، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ١٣٨/٩

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ١/٢٨، ٤١٧، ٢،٤٨٣/١١٨،١١٧، ١٣١.

(٣) ابن خروف، **شرح جمل الزجاجي**، ١٩٩/٢، ١٠٠.

المضاف لا يُضاف ثانيةً، فإذا تمّ الاسمُ بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل، وصار به كلاماً تامّاً.»[١]

وقد بيَّن ابنُ يعيش أنّ أدوات التمام هذه تفصِلُ ما تدخل عليه عمّا بعده، وتؤذن بانتهائه[٢]. وعرَّف الكَفَوي (١٠٩٤هـ) الاسم التّام بأنه ما يستغني عن الإضافة[٣].

ويتضح ممّا سبق أن فكرة تمام الاسم تقوم أصلاً على قطعه عن الإضافة، وهذا ما سيكون له الأثر القويُّ في مسألة عمل الاسم.

ومن كمال توضيح تمام الاسم أنْ تنجلي مسألتان، إحداهما: معنى مشابهة الاسم التام للفعل الذي تمّ بفاعله، والثانية: معنى قول ابن يعيش: إنّ أدوات التمام (تفصل ما تدخل عليه عمّا بعده).

وإجلاءُ المسألتين شرط لفهم عمل الاسم المبني – أصلاً – على تمامه بالأدوات التي ذُكرت.

كان ابن جنّي سبّاقاً إلى توضيح المشابهة الواردة في المسألة الأولى، فهو يذكر أنّ وجه المشابهة يقوم على أنّ الفعل الذي تمّ بفاعله والاسم الذي تمّ بالإضافة لا يمكن تنوينهما؛ لأن التنوين يلحق – في الوقف – مؤذناً بالتمام، والفعلُ أحوجُ ما يكون إلى الفاعل فلا ينوّن، وكذا الحال في الاسم المضاف فهو يحتاج إلى المضاف إليه فلا ينوّن.[٤]

وإذا جاز قياسُ التشبيه النحويّ على التشبيه البلاغيّ أمكن القول: إنّ التشبيه السابق لا يقوم على حقيقة لغويّة، أو وجهٍ من الشبه يجمع بين الطرفين؛ لأنّ من بَدَهيات المعرفة اللغوية أنّ الفعل لا ينوّن، ليس لأنه يحتاج إلى الفاعل، بل لأنّ التنوين من خصائص الأسماء، ممّا يدفع إلى القولِ بأنّ التشبيه السابق لا يؤسِّسُ لعلاقة شبهيّة حقيقيّة بقدر ما يبشِّر بفكرة عمل الاسم عملَ فعله، مع معرفتنا السابقة بأصل من أصول فكرة العامل، وهو أنّ الأصلَ في الرفع والنصب للفعل وأنّ ما يعمل هذا العملَ من الأسماء والحروف، لا بدّ له من أنْ يُشبَّه به.

وأمّا المسألة الثانية المتعلقة بفصل أدوات التمام للاسم عمّا بعده، فأرى أنّها تشير إلى إمكان إقامة علاقات نحويّة بين الاسم التّام وما يتلوه، بشرط أنْ تكون هذه العلاقة غير علاقة الإضافة

---

(١) الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، ٩٥/٢ ، وينظر في تمام الاسم: المبرّد ، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ) **المقتضب** ، تحقيق: عظيمة، د. ط، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤م، **المقتضب**، ١٤٣/٤، ابن جني، **الخصائص**، ٦٧/٣، ٢٤٣، الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، ٧٢٣،٧٠٠/٢ الخوارزمي، صدر الأفاضل (ت ٦١٧هـ) **ترشيح العلل**، إعداد: عادل العميري، ط١، جامعة أم القرى، ١٩٩٨م، ٣٢٣.

(٢) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٤٠٦/١

(٣) الكفوي، أبو البقاء (ت ١٠٩٤هـ) **الكليّات**، قابله وأعده ووضع فهارسه: عدنان درويش وزميله، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م، ٨٨.

(٤) ابن جني، **الخصائص**، ٢٤٣،٦٧/٣.

والتبعيّة، ويشمل ذلك الفاعلية والمفعوليّة. وهذا ما يجعل تَعلُّق المسألتين – معاً –بفكرة عمل الاسم واضحاً.

عمل الاسم التّامّ

بيّن النّحاة أن بعض المشتقات كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة زيادة على المصدر تعمل عملَ فعلها في ضوء سياقات مشابهة لحالة تمام الاسم، من حيث إضافةُ المشتقاتِ والمصادر أو تنوينها أو تعريفها بـ (أل) التي تعاقب الإضافة والتنوين.

ويمكن أن يُوجز الحديث عن اسم الفاعل من المشتقات والمصدر، مما يطالع في كتاب سيبويه.

أمّا اسمُ الفاعل المنوَّن فيشبِّهه سيبويه بالفعل المضارع؛ لتسويغ إعماله عمل الفعل، فهو يشبِّه اسمَ الفاعل (ضاربٌ) في جملة: هذا ضاربٌ عبدَالله الساعةَ. بالفعل المضارع: (يضرب) في جملة: هذا يضربُ زيداً الآن. ويذكر في مكان آخر أنّ (أل) الموصولة تعاقب الإضافة؛ فتصير بمنزلة التنوين من جهة تهيئتها اسمَ الفاعل للعمل، وذكر أنّ نون اسم الفاعل تشبه التنوين في مجيء الاسم بعدها منصوباً نحو: هذان الضاربان زيداً، وهؤلاء الضاربون زيداً. وقد ألمح إلى أنّ إضافة اسم الفاعل العامل، تُوْجبُ تمامَه بالإضافة ونصبه للمفعول الثاني كما هو الحال في جملة: هذا معطي زيدٍ درهماً.

ولا يكاد رأي سيبويه يختلف في المصدر العامل، فهو يتم بالتنوين – أيضاً – فَيعْمل، نحو: عجبت من ضربٍ زيداً، ويتمُّ بأل ويغدو عاملاً، كما هو الحال في قول الشاعر:

ضعيفُ النكايةِ أعداءَه يخالُ الفرارَ يراخي الأجلْ

وإضافة المصدر للضمير وإعماله واضحةٌ في جملة: عجبتُ من ضربه زيداً. وقد شبه سيبويه الهاء التي أضيف إليها المصدر بالتنوين وعدّها من تمامه، وكذلك شبه المصدر التام بالفعل المضارع.(١)

إنّ رجع النظر فيما سبق من حديث سيبويه، يمكن أن يُستنتج منه أنه ليس كلُّ اسم تامٍّ – سواء أكان مشتقّاً أم مصدراً – يجب أن يعمل، بل الذي يُوْجَبُ له العملُ ذلك الذي يشابه الفعل، ولوسائل المشابهة بالفعل حديثٌ طويلٌ فصّلته المؤلفاتُ النحويّة.(٢)

يذكر أحد الباحثين المحدثين أن أدوات التمام التي مرّت تُعمِّق في المشتقات صفةً نحويّة هي (صفة الحدوث) فتقترب من معنى الفعل؛ لتصبح عاملة.(٣)

---

(١) سيبويه، **الكتاب** ، ١/١٦٤، ١٦٥، ١٧٥، ١٨٩-١٩٢

(٢) ينظر في هذه المسألة: المساعفة، خالد، **أثر نظرية التشبيه في النحو العربي**، ٢٠٣-٢٣١.

(٣) المطلبي، غالب، **ظاهرة التنوين في العربيّة**، الأصول والوظيفة، جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، المجلد (٣)، العدد (٢)، ١٩٩٩م، ٢١، ٢٨، ٢٩.

والظاهر أن الأمر على خلاف ما يذكر الباحث، ودليل ذلك أنّ أدوات التّمام من سمات الاسم التي تخلِّصُهُ إلى الاسميّة، وأمرٌ آخر أن مشتقاتٍ مثل: اسم الآلة، والزمان، والمكان، وغير ذلك كان يمكن أنْ تكون عاملةً لو أنَّ أدوات التمام تعمق فيها صفة (الحدوث). ولعل ذلك يقود إلى القول: بأنّ النحاة القدماء لم يجعلوا من أدوات التمام وحدها مهيّئاً للعمل النحوي، بل يجب أن يتحقّقَ فيما تمّ بهذه الأدوات سمةُ المشابهة بالفعل، وبذلك أخرجوا أسماءً مشتقةً من دائرة العمل النّحوي مثل: اسم الآلة، والزمان، والمكان وغيرها؛ لأنها لا تشابه الفعلَ حتى لو تمّت بما سبق لهم أنْ فصّلوه.

تمـــام الكـــلام

ذكر أبو علي الفارسيّ (٣٧٧هـ) هذا التمام بقوله: «والكلام التامّ: الفعلُ والفاعل، وما في حكمها من الظروف، وليس المبتدأ وخبرُهُ ممّا يجري مجرى الفعل والفاعل ها هنا.» [١] ويوافقه في هذا ابن يعيش. [٢]

إنّ ما يظهر الغرابةَ في هذا المنحى من فهم التمام أنّ القدماء فَصَلوا عنه مسألة تمام المبتدأ بخبره، بمعنى أنّ ما يترتبُّ على تمام الكلام – بمعناه الذي بيّنه الفارسي – لا يحصل في تمام المبتدأ بخبره. وهذا – فيما أرى – أمرٌ له علاقة قويّة بالعلاقات النحويّة وما ينتج عنها من وظائف مختلفة، أهمّها ما يسمى بالفضلات.

فمِمَّا ترتّب على مفهوم تمام الفعل بفاعله أنْ صار للفضلة استقلالٌ تركيبيٌّ لأنها ليستْ طرفاً إسناديّاً، وبذلك استحقت النصب، وإذا كان نصبُ الفضلة ممّا يُعقَدُ بالفعل في الكثير؛ لأنه أقوى ما يعملُ هذا العمل فإنّه ليس للمبتدأ وخبره أيُّ أثرٍ يمكن أن يُقارن بنتائج تمام الفعل بفاعله، أو بتمام الكلام. وهذا ما يكشف عن تقصير النّحاة في درس الفضلات بعد اكتمال عناصر الجملة الاسميّة. ومن الدلائل على ذلك رفضُ ابن عُصفور (٦٦٩هـ) أنْ يكون إعراب (وضيعتُهُ) مفعولاً معه منصوباً في جملة: كلُّ رجلٍ وضيعتُه؛ لأن إعرابه مفعولاً معه يعني أنّه فضلة، والفضلة لا تنصب إلا بعد تمام الفعل بفاعله (تمام الكلام). [٣]

وعلى العموم فإن أهم نتائج تمام الفعل بفاعله التبويب للمنصوبات، وتفسير مسائل مختلفة في المنصوبات نفسها.

التبـــويـــب

الأصول التي أحْكَمتْ تبويب الفضلات والأسماء المنصوبة، لا تكاد تُعرَفُ إلا في مؤلفات نحويّة ظهرت في القرن الرابع الهجري أو قبله بقليل، فمن غير شكٍّ أنَّ هناك صعوباتٍ اعترضت تصنيف المنصوبات في المؤلفات التي امتدّت من زمنِ تأليف كتاب سيبويه إلى زمن تأليف كتاب (المقتضب) للمبرّد (٢٨٥ هـ) ولا يعني هذا نفيَ وحدة المنهج والتصوُّر الكليّ عن هذه الكتب، بل المقصود اختلافُ

(١) الفارسي، أبو علي (٣٧٧هـ) **كتاب الشعر** أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: محمود الطناحي وشرحه، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨، ٩٢/١.

(٢) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٤٠/١.

(٣) ابن خروف، **شرح جمل الزجاجي**، ٣٢/٣-٣٥.

أسس ترتيب هذه المنصوبات وتبويبها، ولا شك أنّ المفعول به أو الحال أو التمييز قد درست في أبـواب متناثرة في كتاب سيبويه.

لقدِ استأثر كتابُ الأصول – لابن السراج (٣١٦هـ) بأوّل محاولة لتصنيف المنـصوبات بعـد تمـام الكلام، وتبعه أبو عليّ الفارسيّ في (الإيضاح العَضُدي) والجرجاني في شرحه للإيضاح المسمى بالمقتصد في شرح الإيضاح.(١)

ومن الممكن إجمال هذا التصنيف بالتوضيح الآتي:

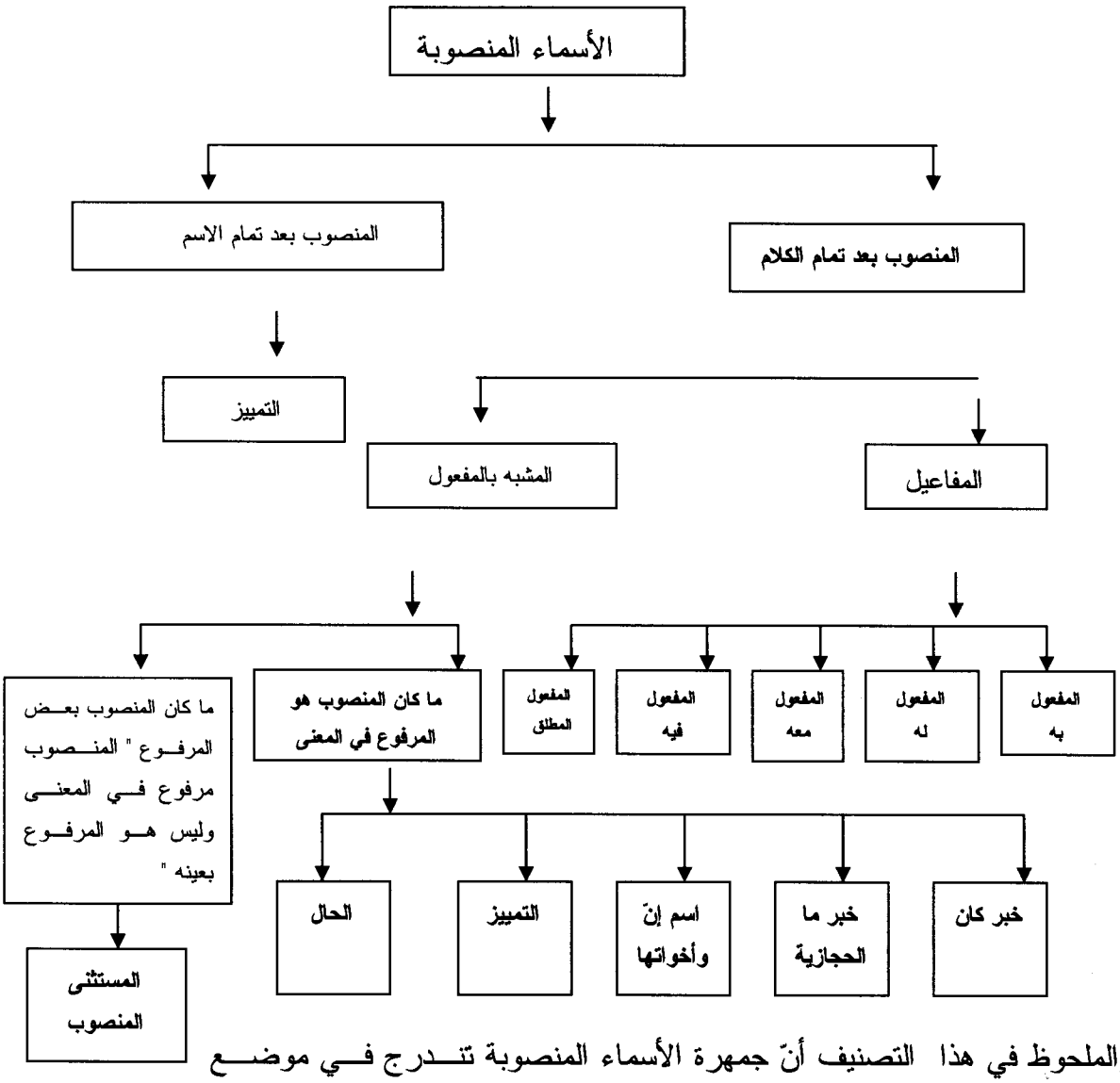

والملحوظ في هذا التصنيف أنّ جمهرة الأسماء المنصوبة تنـدرج فـي موضـع

(١) يمكـن الإشـارة إلى كتـاب: « المحلـى وجـوه النصب» لابن شقيـر البغدادي (ت ٣١٧هـ) باعتبار ترتيب الموضوعات النحوية وفقاً لحالات الإعراب: النصب والرفع والجر والجزم مع ملاحظة تقديم وجه النصب على غيره ، بيـد أن محاولته هـذه لا يمكـن مقارنتها بما هـو موجـود لـدى معاصـره ابـن السراج (٣١٦هـ) لوضوح فكرة تمام الفعل بفاعلـه وأثرهـا فـي التقـسيم والتبويب، عند ابن السراج.

المنصوب بعد تمام الكلام، باستثناء التمييز الذي يقع موقعاً مشتركاً في المنصوب بعد تمام الكلام مرّة، وفي المنصوب بعد تمام الاسم أخرى.

إنّ الشكل السابق يبدو مقنعاً من جهة التنظيم والتبويب، غير أنّ منهج تناول المباحث التي انتظمت فيه لا يبدو في ميزان النقد مقبولاً دائماً؛ إذ تكفي نظرةٌ لنحكمَ على تَبَعْثُر مبحث التمييز، وكذلك الحال في دراسة النواسخ، إذ لا تُقدِّم لنا المؤلفات السابقة التي اعتمدت على هذا التصنيف جزءاً من موضوع النواسخ وهو الاسم المرفوع، فهذا ممّا يُدرسُ في باب المرفوعات، مع الفاعل والمبتدأ والخبر وما أشبه.

التّفسير

علّق القدماء على التمام تفسير مسائل مختلفة في الفضلات والأسماء المنصوبة، يمكن درسُها في بابي التمييز والحال؛ لأنّهما من أكثر الفضلات استئثاراً بحديث التّمام النّحوي.

التمييز

التمييز يقع في مفهوم الفضلة التي تعني: ما تستقلّ الجملةُ دونها.(١) ويمكن تبيانُ مسائل التّمام الخاصّة بتفسير مسائل التمييز على النحو القابل:

حدّ التمييز وأنماطه

قرّ حدّ التمييز عند بعض النّحاة المتأخرين على أنّه: «اسم نكرة فضلة، يرفع إبهامَ اسم أو إجمال نسبة.»(٢) وزاد السيوطيّ (٩١١هـ) في هذا الحدّ شيئاً منه: «بالنّص على جنس المُراد بعد تمامٍ بإضافةٍ أو تنوين أو نون.»(٣) ويبدو من هذا التعريف جملةٌ من آثار التّمام، الأول: اعتماد الحدّ على فكرة التّمام في مجيء الفضلة بعد اسم قد تمّ بأدوات التمام. والثاني: الإشارة إلى نَوْعَي التمييز، وهما: ما يرفع إبهام اسم، وقد قُصِد به التمييز الذي جاء بعد تمام الاسم، وما يرفع إبهام نسبة، وهو التمييز الذي يأتي بعد تمام الكلام (تمام الفعل بفاعله).(٤) وقد وسموا الأول بتمييز المفرد، ووسموا الثاني بتمييز الجملة.

ويشير الأستراباذي إلى قسم آخر يَسِمُهُ بالتمييز المنصوب عن نسبة في (شبه جملة). وقد قصد بشبه الجملة – هنا – المشتقات الصرفية والمصدر مع ما يتبعها، ومثال التمييز بعد اسم الفاعل قولهم: زيدٌ متفقِّئٌ شحْماً، ومثاله بعد المصدر قولهم: أعجبني طيبُهُ أباً. وقد عدّ الأستراباذي – أيضاً

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٣٣٨/١.

(٢) لأنصاري، ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، د.ت ، ٢٥٤.

(٣) السيوطي، **همع الهوامع**، ٣٣٦/٢.

(٤) الخوارزمي، **ترشيح العلل في شرح الجمل**، ١٢٢، ٣٢٢.

– التمييز في جملة: لله درُّ زيدٍ فارساً، منصوباً بعد نسبة حاصلة في شبه جملة؛ لأنّ الجارّ والمجرورَ يشتملان على معنى الفعل، إذ يُقدِّر هذا المعنى في الجارّ والمجرور بقوله: عجباً من زيدٍ فارساً.(١)

ويرى بعضُ الباحثين أنّ ما انفرد به الأستراباذي –هنا– يُعدُّ ضَرْباً من التمييز الذي يَرِدُ بعد معنى نواة إسناديّة مُختزنة في مركّب اسميّ شكلاً ولفظاً، لا يصل إلى حدود الإسناد الكاملة(٢). والقافي لأنماط التمييز عند متأخري النّحاة يجد شيئاً من الخلاف في نمط التمييز المنصوب الواقع بعد تراكيب لغويّة تشتمل على معنى التعجب والمدح، ومنها قولهم: كفى بزيدٍ رجلاً، وحسبك به فارساً، ولله دَرُّه رجلاً، فقد عدّ قِسم من النّحاة التمييز – هنا – من نمط تمييز الجملة، وذهب آخرون إلى أنّه من قبيل تمييز المفرد. إلاّ أنّ تسمية التمييز بتمييز الجملة يكاد يخرق ما اتفّق عليه جمهور القدماء؛ لأنهم كانوا يسِمونَه بالتمييز المنتصب عن تمام الكلام: (تمام الفعل بفاعله).

ويمكن أن يكون ابنُ مالك (٦٧٢هـ) أوّل من انفرد بهذه التّسمية، وقد ارتضى السيوطيّ ذلك، عندما تحدّث عن الذي يميِّز تمييزَ الجملة عن تمييز المفرد من ناحية نقل تمييز الجملة عن أصل سابق، فهو يُنقل عن فاعل أو مفعول، أو مبتدأ من نحو قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً﴾ الكهف/٣٤. اعتماداً على أن التقدير: مالي أكثرُ من مالك. ويرى الأستراباذي أنّ التمييز ينقل عن صفة(٣). وهذا النقل لا يتوافر لتمييز المفرد.

وهناك تقسيماتٌ للتمييز غير التي مرّت يمكن اختصارُها مَعاً بما يأتي:

(١) الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب** ، ٢/ ١٠١.

(٢)عاشور، المنصف، **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، ط٢، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، ٢٠٠٤م، ٤١٢.

(٣) السيوطي، **همع الهوامع**، ٢/٣٤٠، ٣٤١ .

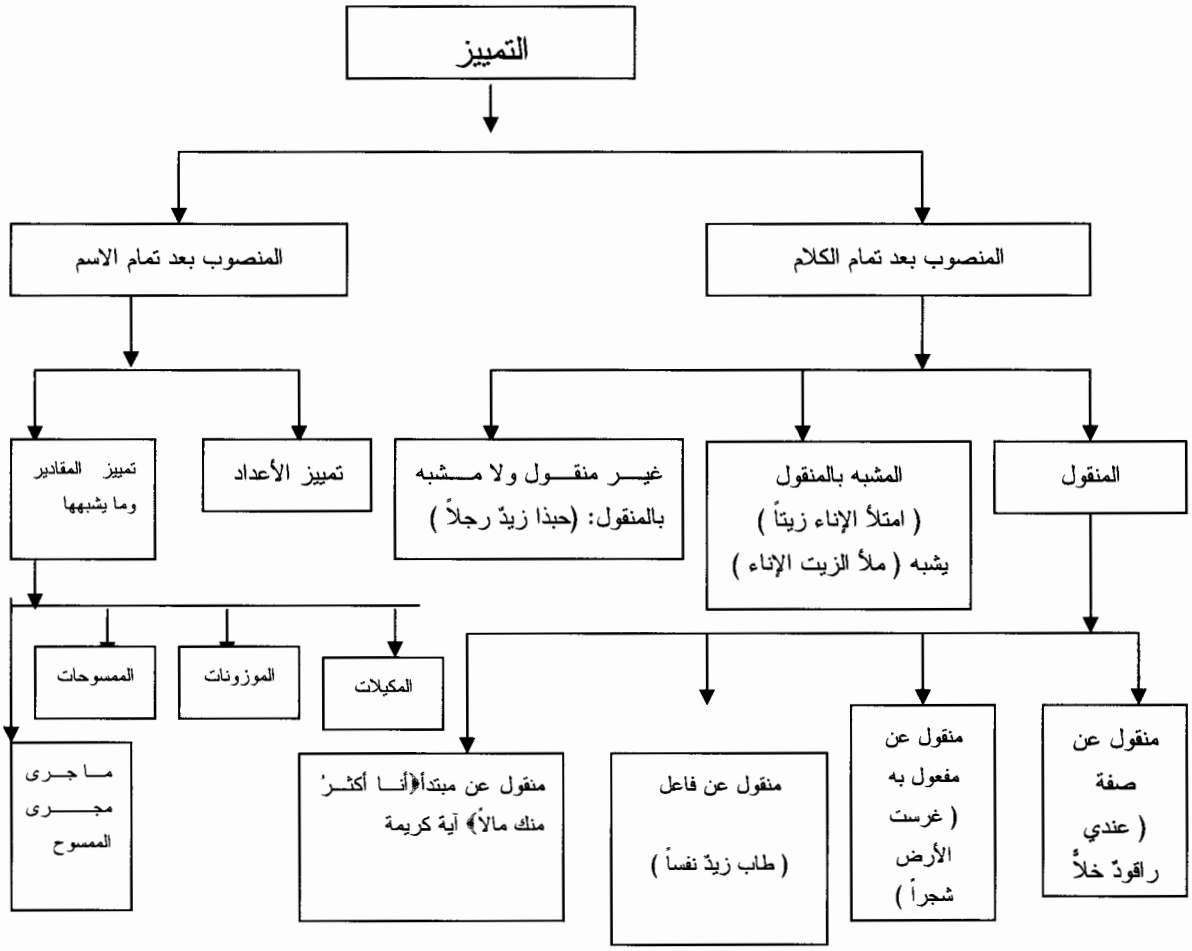

تفسير جرِّ التمييز

للتمام أثرٌ واضح في ضابط جرِّ التمييز بوساطة حرف الجر (من) أو بإضافة اسم إليه. وقبل الحديث عن هذه المسألة، أودّ الإشارة إلى أنّ ابنَ يعيش قد قسّم الاسم التّامَّ قبل التمييز على قسمين، الأوّل: الزائل عن تمامه، وهو ما تمّ بالتنوين، ونون التثنية. والقسم الثاني: اللّازم لتمامه، وهو ما تمّ بنون الجمع والإضافة.(١) وبناء على ذلك فإنّ التمييز الذي يُجرُّ بـ (من) هو المنصوب بعد تمام الاسم، والقسم الذي وُسم بـ: (غير المشبه بالمنقول) ممّا جاء بعد تمام الكلام.(٢)

وقد تحدَّث أبو حيّان الأندلسيّ عن ضابط الإضافة إلى التمييز وجرّه، فعدّ الاسم الذي تمّ بتنوين ظاهر، أو بنون تثنيةٍ ممّا يجوزُ فيه حذفُ التنوين والنون، وإضافته إلى التمييز، نحو قولهم: رطلُ

(١) ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ٤٠٦/١.

(٢) ابن خروف، **شرح جمل الزجاجي**، ٤٢٥/٢، ٤٢٦.

زيتٍ ومَنَوا عَسَلٍ. وأمّا إنْ كان تمام الاسم بالإضافة، نحو: لله درُّهُ رجلاً، فلا حذف ولا إضافة.(١) ومع أنّ ضوابط جرّ التمييز بالإضافة أو بحرفِ الجرِّ تكاد تطّردُ، إلا أنّ الاطِّراد لا يَسْلَمُ دائماً من العوارض التي منها: اختلافُهم في ضرب تمام التمييز أهو حاصل بعد تمام الكـلام أم أنـه بعـد تمـام الاسـم؟ ومـن ذلك اختلافهم في التمييز بعـد (أبْرَحْت) في قول الشاعر:

تقولُ ابنتي حين جدَّ الرّحيـلُ فأبْرَحْتَ ربَّـاً وأبْرَحْـتَ جـارا

فهناك من يقول: إن ربّاً وجاراً تمييزان منقولان عن فاعل، والتقدير: فـأبرح ربُّـك وجـارُك، بمعنى: تناهى واشتُهر. وثمّة عارض آخر يتمثل في تعَدُّد المعنى والإعراب، ومن ذلك قولهم: كَرُم زيدٌ أباً. فإن صحّ أنْ يكون (زيدٌ) هـو الأب كان غير منقول عـن فاعل؛ لذلك يجـوز أن تـدخل (من) عليه. ويحتمل أن يكون التمييز (أباً) ليس زيداً، وإنّما هو أبوه، فيكون الأصل: كَرُمَ أبو زيدٍ، وعلى هذا يكون التمييز منقولاً عن فاعل فلا يصح جرّه بمن. وأمّا تعدّدُ الإعراب فيتمثل في إمكان إعراب (أباً) حالاً إنْ قصُد به الدلالة على الهيئة.(٢)

تفسـير نصـب التمييـز

تحدّث سيبويه عن العلّة الّتي تُوجب نصب عموم الفضلات – ومنها التمييز – بوسـاطة مثالـه المشهور: (عشرون درهماً)، فهو يبيّن أنّ الفضلة تُنصب إذا نجت من الإضافة أو من التبعيّة لمـا قبلها، أو من الإسناد إليها.(٣)

على الرغم من شيوع هذا الموجب لنصب الفضلات، إلا أنّه يمكن القول بأنّ بعض المتـأخرين من النّحاة لم ينجُ من الخلط بين أمرين، أحدهما: موجب نصب الفضلة، والثاني: عامـل النـصب نفسه. وأجد صدى هذا الخلط واضحاً في تفسير نصب التمييز بنوعيه المعروفين: (المنصوب بعـد تمام الاسم، والمنصوب بعد تمام الكلام أو الجملة).

وأمّا عامل نصب التمييز بعد تمام الكلام أو الجملة، فقد كان رأي سيبويه فيه ومن تابعـه مـن البصريين أنّه منصوب بالفعل أو بما يشبهه من الأسماء التي تعمل عمله، ولم يوافق ابنُ عـصفور على هذا الرأي؛ لأنّه يرى أن العامل في هذا النوع نفسُ الجملة التي انتصب عن تمامها، ولـيس العاملُ الفعلَ أو ما يشبهه، وذكر – أيضاً – أنّ عامل تمييز المفرد المنصوب بعد تمام الاسم هـو الاسمُ نفسهُ الذي تمّ بأدوات التّمام.(٤)

---

(١) الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ٤/ ١٦٣٠.

(٢) **المصدر السابق**، ١٦٢٥/٤، ١٦٢٩.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ٢٨٨/١، ٤١٧، ٤٨٣، ١١٧/٢، ١١٨، ١٣١.

(٤) ابن عصفور، **المقرّب**، ١٦٤/١، وينظر في تفسير رأي ابن عصفور: السيوطي، **همع الهوامع**، ٣٤١/٢.

وكان العكبريّ (٦١٦هـ) جريئاً في نفي عامل التمييز المنصوب بعد تمام الاسم؛ فقد نفى أن يكون لتمييز العدد من نحو: (عشرين) عاملُ نصبٍ على التحقيق، وإنما هو منصوب؛ لأنه يشبه المفعول من حيث هو فضلة، وزيادةً على ذلك فقد نفى عامل التمييز المنصوب بعد تمام الاسم بالإضافة، من نحو: لي مِلؤُهُ عَسَلاً، فهو مُشبّه – عنده – بما له عامل، وليس له عامل أصلاً.(١)

وأمّا الخلطُ الذي وقع فيه ابنُ عصفور فأرى أنّه حاصل من جَمْعِهِ بين عاملين، أحدهما: عامل تمام الجملة قبل التمييز، والثاني: تمام الاسم (المُمَيز). والصحيح أنّ تمام الجملة (بالفعل والفاعل) ليس عاملاً للنصب، بل هو موجبٌ للنصب، أيْ هو ما يدفع التمييز والفضلة – على عمومها– إلى النصب بعد أن تُخلّص من علاقات الإضافة والتبعيّة والإسناد. وأمّا اعترافه بنصب تمييز الأعداد بالمُمَيز الذي تمّ فهو اعترافٌ بعامل لفظيّ.

ويبدو تخليط العكبريّ واضحاً من اعترافه بأن الإعراب لا يكون إلا بعامل، وقولُه عن التمييز المنصوب بعد الأعداد وبعض أنواع الإضافة : إنه لا عامل له، مخالفةٌ صريحة لاعترافه السابق(٢).

وقد عرض بعضُ الباحثين المحدثين لعامل نصب التمييز، فذهب أحدُهم إلى القول: «وقد تساءل النّحاة عن عمل النصب في التمييز عن تمام الاسم، والغريب أنّهم قدّموا الحلّ والتعليل، ولم يُكتبْ له مصيرٌ في التطبيق.»(٣)

والصحيح أنّ تساؤلَ النّحاة عن عامل النصب في التمييز المنصوب عن تمام الاسم لم يقف عند حدود ما ذَكَر، بل شمل عامل نصب التمييز بعد تمام الكلام أو الجملة، وليس هناك ما يدعو إلى الغرابة؛ لأنّ قلّة من النّحاة تساءلوا عن عامل نصب تمييز الاسم التّامّ الذي استقر رأي جمهرة النّحاة على أنّ عامله الاسم المُميّز قبله، ولا أعرف – بعد ذلك – كيف أنّ هذا الرأي لم يُكتبْ له مصير في التطبيق؟

ويذهب باحث آخر إلى نقد فكرة التمام النحوي حين عرض إلى عامل التمييز، فهو يُقرِّرُ أنّها فكرةٌ غير جامعة اتكاءً على رأي للأستراباذي مفاده: أنّه ربّما يكون الاسمُ نَفسُهُ تامّاً، لا بشيء آخر، فلا يجوز إضافته، فينصب التمييز بعده، على نحو من وروده في جملة: يا له رجلاً، وحبذا زيدٌ رجلاً.(٤)

---

(١) الفاسي، أبو الطيب (ت ١١٧٠هـ) **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**، تحقيق: **محمود فجال**، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربيّة المتحدة، دبي، ٢٠٠٠م، ٧٢٨/٢، ٧٢٩.

(٢) ينظر في رأي العكبري : السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ٢٦٩/١.

(٣)عاشور، المنصف، **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، ٤١١.

(٤) شرف الدين، محمود، **الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة**، ط١، دار مرجان للطباعة، القاهرة، ١٩٨٤م، ٢٦٤ ، ٢٦٥.

ويبدو أنّ هذا النقد غير ملزم، وليس دقيقاً، إذا صحّ أنّ الأستراباذي لم يَقُل ما أورده الباحث، فالذي أورده الأستراباذي بنصه هو: «وقد يكون الاسمُ نَفسُهُ تاماً، لا بشيء آخر – أعني لا تجوز إضافته – فيُنصب التمييز بعده، ومثال ذلك قولهم: يا له رجلاً، وحبذا زيدٌ رجلاً.» (١)

وأعتقد أنّ ما قلب رأي الأستراباذي من مؤيِّد للتمام وشارح له إلى مشكِّكٍ فيه – في رأي الباحث – هو ورود العبارة المعترضة في نصِّ الأستراباذي: «أعني لا تجوز إضافته» فهي التي تؤكد أنّه يعترف – هنا – بتمام الاسم، لا أنّه يعني أنّ الاسم قد تمّ بنفسه ودليل ذلك إعادة ترتيب نصّ كلامه على النحو الآتي: «وقد يكون الاسم نفسه تامّاً – أعني لا تجوز إضافته، لا بشيء آخر – فينصب التمييز بعده.» وبذلك يتّضح أنّ الاسم التام هو الذي تمّ بانعدام إضافته، وليس بشيء آخر من أدوات التمام المعروفة مثل التنوين أو النون أو (أل)، وهذا ما سبق للأستراباذي أن وضّحه. ودليل آخر على اعتراف الأستراباذي بالتمام أنّ الفضلَ يعود إليه في تفسير قولِ النّحاة: «ينتصب عن تمام الاسم أو تمام الكلام» في معرض حديثه عن التمييز المنصوب، فقد ذكر في التوْضيح أنّ التمام نفسَهُ سببُ نصب التمييز؛ تشبيهاً له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفعل بفاعله، ويبيّن – باقتدار – الوسيلةَ الأسلوبيّة التي تمّ بها النصب مُتّخِذاً من جملة: (طاب زيدٌ نفساً) مثالاً توضيحياً يبيّن فيه أنّ الفعل لو لم يُسند إلى زيدٍ، لحصل الإسناد إلى النفس ولارتفعتْ بالفاعلية، ودليل آخر أن الأستراباذي يصرّح بتمام الاسم في الأمثلة جميعها التي ذكرها الباحث.(٢)

الحـــال

يعدّ بابُ الحال من أكثر الأبواب النّحوية اقتراناً بفكرة التمام، والسبب في ذلك – فيما أحسب – أنّ للحال وظيفةً تشبه وظيفة الخبر النحويّ الذي يُتمِّمُ الفائدة من الابتداء.

وفيما يأتي تفصيلٌ لمجمل مسائل التمام في هذا الباب:

علاقة الحال بالخبر النّحوي

تكشف آراء سيبويه المبثوثة في كتابه عن علاقة قويّة بين الحال والخبر، فهو يسمى الحال خبراً، وتُبيِّنُ أمثلتهُ المختلفة تحوُّلَ الحال إلى خبر والخبر إلى حال في المثال الواحد(٣). ويُنُص المبرد (٢٨٥هـ) على أنّ الحال خبرٌ معنويّ؛ لمشابهة الحال للخبر، والفرق بينهما يكمن في أنّ

(١) الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، ٢/ ٩٦.

(٢) الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، ٢/٩٣-٩٩.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ٢/٤٩، ٥٠، ٨٦، ٨٨.

الحال تبيّن هيئة الفاعل أو المفعول وغيرهما في لحْظة حصول الفعل. [١] ويَعدُّ ابن السراج الحالَ زيادةً في الخَبرِ والفائدة. [٢] ويتّفق الكوفيون مع البصريين في تسمية الحال خبراً. [٣]

وقد بيّن النّحاة – أيضاً – أنّ الفعلَ خبرٌ معنويٌّ مقدمٌ على فاعله: (المخبرِ عنه) وكذا الحال في عدّهم النّعْت خبراً معنوياً، وبذلك فإنّ للخبرية مفهوماً، تتعاقب على أدائه أبواب نحويّة مختلفة يَجْلوها الشكل الآتي:

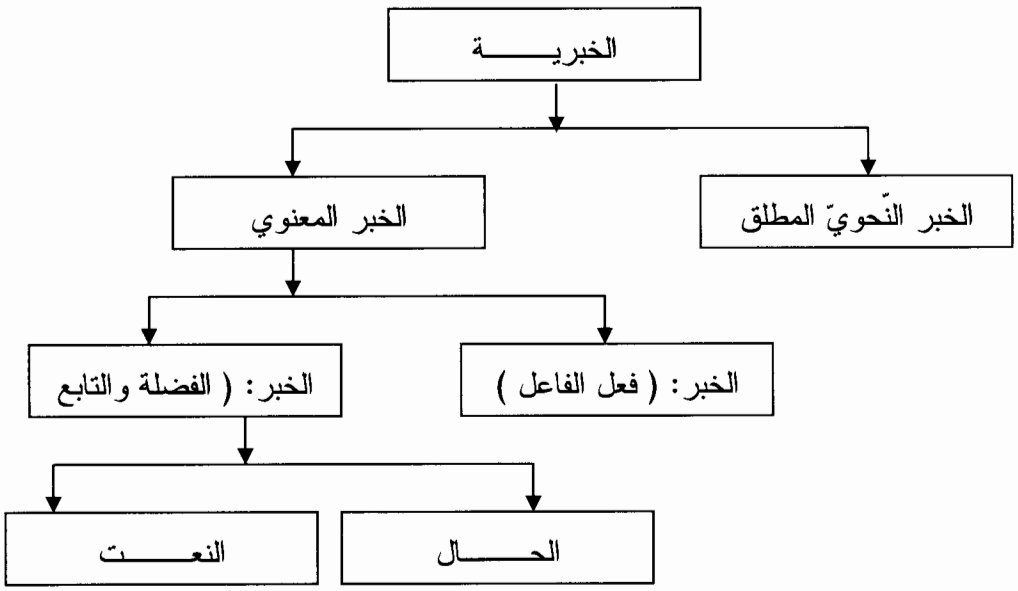

من السهل أنْ يُكشف عن تحوّل الفعل من خبر معنويّ إلى خبر نحويّ بتقديم الفاعل عليه، ومثل ذلك يُقال في النعت عندما ينقطع عن منعوته (انقطاع موجب التبعيّة) ولكنّنا نحتاج إلى شيء من فضل البحث في إثبات أنّ الحال خبر نحويٌّ، فليس من السهل أنْ نوُفِّقَ بين اسم فضلة منصوب، وآخر عمدةٍ مرفوع، إلا أنّ مقولة القدماء بأنّ الحال خبرٌ معنويّ يمكن أنْ تكون خطوةً أولى في إثبات أنْ الحال خبر نحويّ في الأصل، تأسيساً على أنّ جملة: (جاء محمدٌ ضاحكاً) مُتحوِّلة عن نمط آخر عميق كان يشغلُ فيه (محمد) موقعاً محورياً يوفّر له علاقة إسناديّة مزدوجة من نمط الجملة الاسميّة إذا أُسند إليه ما بعده على نحوٍ من: جاء.... (محمدٌ ضاحكٌ)، وبذلك يخلو الفعل من الفاعل النحوي، ويكون (ضاحك) هو الخبر النحويّ له.

---

(١) المبرّد، **المقتضب** ، ٣٠٠/٤.

(٢)ابن السراج، أبو بكر (ت ٣١٦هـ) **الأصول**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م، ٢١٣/١-٢٢١.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن**، ١٣/١.

أمّا إنْ اقترن بالفعل على نحو من: جاء محمدٌ (.... ضاحكٌ) فإنه يشغل وظيفة الفاعلية ليظـل الخبرُ (ضاحك) مرفوعاً بلا مسند إليه؛ فلهذا يُعْدَلُ عن رفع (ضاحك) إلى نَصْبه؛ لكي يستطاع تأدية وظيفة ما يسمى بالحال.

إنّ العلاقةُ القويّةُ بين الحال والخبر صارت مَوْضعَ نظرِ المحدثين، إلا أنّهم لم يكشفوا عن كيفيّة تحوُّل الخبر المرفوع إلى منصوب بمسمّى الحال.

يذكر أحدُهم أنّ الجملة الفعليّة التي تشتمل على الحال ترتدّ إلى جملة اسميّة على النحو الآتـي: ضربت زيداً مشدوداً ← زيدٌ مشدودٌ. (١) ويرى آخر أنّ من الصعوبة التّوفيقَ بين قْول القـدماء إنّ الحال فضلة وخبرٌ في المعنى؛ ليخرجَ من ذلك إلى القول: بأنّ الحال تقع خبراً معنوياً منصوباً، كما يقع الخبر، وليس من العـدل أن تُدعـى الحال فضلة تأسيساً على ذلك.(٢)

ومنَ الملحوظ أنّ الرأي الأوّل لا يوضّح كيفيّة اختزال الفعل، وإنما كان همُّ صاحبه أنْ يثبت أنَّ تقسيم الجملة إلى اسميّة وفعليّة مسألة نسبيّة؛ لأنّ الجملة الفعليّة تشتمل في ثنايا تركيبها على نمـط إسناديّ اسميّ. وامّا الرأي الثاني فإنه أقرب إلى القبول إلا أنه لا يُبيِّنُ أنّ الحال المنـصوبة كانـت خبراً مرفوعاً؛ وأنّ مقتضيات تأدية معنى الحال توجب هذا التحويل.

الحـــال المُتَمِّمَـــة

عدّ البصريون الحال نائبة عن الخبر في ضوء توافر أنمـاط تركيبيّـة مـن نحـو: المـصدر المضاف+ المفعول به + الحال، ويمثّلون لذلك بجملة: ضربي زيداً مبطوحاً. وقد خـالف جمهـور الكوفيين هذا الرأي، فعدّوا الحال – هنا – خبراً نحوياً منصوباً. وأمّا تسمية الحال بالمُتَمِّمة في هذا النمط من التراكيب فيتأتى من تضمُّن الحال للخبر الذي تتم به الفائدة.(٣)

ويبدو أنّ الرأيينِ ينظران إلى أنّ الحال المنصوبة – هنا – ليس لها مـن صـورة الفـضلة إلا النصب، وأما معناها الحقيقي فإنه معنى الخبر النّحوي، وإن كان رأي الكوفيين أقربَ إلى ما نحـنُ فيه من ناحية أنَّ الحال كانت خبراً نحوياً في البنية العميقة هكذا: (ضربي .... زيدٌ مبطوحٌ) ومن ثمّ تحوّلت إلى خبر منصوب بمسمي الحال. ومن الملحوظ أن (زيدٌ) في الجملة الـسابقة يـصادف علاقة إسناديّة شبه تامّة إذا ما اقترن بما قبله، ليتحوّل إلى مفعول به بعد إضـافة المـصدر إلـى الضمير (الفاعل المعنوي).

---

(١) شرف الدين، محمود، **الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة**، ط١، دار مرجان، القاهرة، ١٩٨٤م، ٢٦٤، ٢٦٥.

(٢) القضاة، سلمان، "هل الحال فضلة"، **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسلة الآداب واللغويات ، المجلد (٧)، العدد (١)، ١٩٨٩م، ١٣٠-١٣١.

(٣) ابن يعيش، موفق الدين (ت ٦٤٣هـ) **التهذيب الوسيط**، تحقيق: فخر صـالح قـدارة، ط١، دار الجيـل، بيـروت، ١٩٩١م، ٢١٨، الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ١٠٩٢/٣، ١٠٩٣.

إنّ تقعيد القدماء لدرس الحال يشير إلى أنّهم يؤصّلون له بطريقة تشبه تأصيلهم للخبر النحوي، ومن ذلك احتياج الحال إلى ضمير الفصل؛ ليُفْصلَ به بين المبتدأ وما يسمى بالحال المُتَمِّمةِ في قول العرب المرويّ عنهم: أكثرُ أكلي التُّفاحَ – هو – نضجةً. وهو الفصل الذي يطالع في توجيه قراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿ هَؤُلاءِ بَناتي هُنَّ أطهرَ لَكُمْ ﴾ هود / ٧٨ بنصب (أطهر) على الحال، والفصل بينه وبين المبتدأ (هؤلاء) بالضمير (هُنَّ). ويعلِّل ابن خروف هذا الفصل بقوله: «إنّ الحال أفادت ما أفاد الخبر و به تمّت الفائدة، ولم تقع الفائدة بالبنات دون ذكر الحال.»[١]

وأجدُ في مرويات النّحاة عن العرب ما يشير إلى مجيء الحال منصوبة دون أن تمر بالتحوّل الذي سبق توضيحه، ودون أن تُقيَّد بنمط من التراكيب المخصوصة، ومن هذا حكاية الأخفش (٢١٥هـ) لقول العرب: زيدٌ قائماً، وقراءة بعضهم قولَه تعالى: ﴿ ونَحنُ عُصْبَةً ﴾ يوسف/٨٠. وقد وَسَم السيوطيّ هذا النمط من الحال بأنّها تُغني عن الخبر.[٢] ولو كان منصفاً لعدّ الحال –هنا– خبراً منصوباً.

ولعلّ في تسمية الفراء للحال قطعاً ما يشِي بكونها خبراً نحوياً مرفوعاً في الأصل، ومن ثمّ قُطِعت إلى النصب[٣].

ومن غير المبالغة أن أزيد في دلائل تحول الخبر النحوي المرفوع إلى منصوب بمسمى الحال من التأصيل النحوي لمجيء صاحب الحال نكرةً بمسوغات، ومن تعدد الحال، وجواز مجيئها جامدة غير مؤوّلة بمشتق، وهي تأصيلات أجدها في باب المبتدأ والخبر، إلا أن النّحاة حين درسوها في باب الحال، كانوا ينظرون إلى المبتدأ وخبره بالعين الثانية، من طريق التشبيه النّحويّ؛ لاعتقادهم بوجود مشابهة قويّة بين الحال والخبر.[٤]

التّمام بالحال

يتعلّق هذا الموضع بقدرة الحال على إتمام بعض تراكيب اللغة التي لا يصح أن تكون خبراً نحوياً مَحْضاً، ومن ذلك بعضُ ألفاظ الجارّ والمجرور والظرف، نحو قولهم: زيد بك، أو فيك، أو عنك، على خلاف الإخبار بهما في جُملَتَيْ: زيد في الدار، أو زيد عندك. ومن هنا وسم النّحاة الظرف والجار والمجرور بالناقصين، إذ لا قدرة لهما على أن يكونا خبرين؛ لأن الأصل أن يكون الخبرُ متمّماً للمبتدأ، وفيه فائدة [٥].

---

(١) ابن خروف، **شرح جمل الزجاجي**، ٦٦٩/٢، ٦٧٠.

(٢) السيوطي، **همع الهوامع**، ٣٨٠/١.

(٣) الفراء، **معاني القرآن**، ١١/١، ١٢.

(٤) المساعفة، خالد، **أثر نظرية التشبيه في النحو العربي**، ٨٨، ٢٩١، ٢٩٢.

(٥) السيوطي، **همع الهوامع**، ٣٧٥/١.

وكانت مسألة الإخبار بالظرف والجار والمجرور الناقصين موضعَ خلافٍ في المذاهب النّحويّة فقد أجاز الكوفية الإخبار بهما شريطة تمامهما بالحال، وجعلوا من ذلك ما ورد في قولـــه تعـــالى: ﴿ولم يَكُنْ لَهُ كُفُوَاً أَحَدٌ ﴾ الإخلاص/ ٤، وقاسوا ذلك على جواز الإخبار بالخبر الـــذي لا يـــتمّ إلا بالصفة في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلونَ﴾ النمل/٥٥. وأمّا البصريون فمنعوا الإخبار بمـــا لا يتمّ إلا بالحال، وأجازوا الإخبار بما يتمّ بالصِّفة كنظرائهم الكوفيين، وعلّلوا ذلك بأنّ النعت من تمام المنعوت، وأمّا الحال فهي فضلة؛ ولا يجوز أن تكون متمِّمة لما يحتاج إلى تمام(١).

وأرى أنّ منع البصريين لا يقوم على دليل مُقنع؛ لأنهم قد قبلوا بجواز أنْ تـــسدَّ الحـــالُ مـــسدَّ الخبر في جمل من نمط: ضربي زيداً مبطوحاً، والخبرُ غيرُ موجود أصلاً، وهو ليس بجملة أو شبه جملة، فمن باب أولى أنْ تكون شبه الجملة من الجارّ والمجرور والظرف الناقصين خبـــراً نحويـــاً تُمِّما بالحال، ولا عبرة في ذهابهم إلى أنّ الحال فضلة، وليس لها قدرةٌ على إتمام غير التّام.

ومن ينظر إلى رأي النحاة في اسم (يكن) وخبره يجدْ أنّ (كفواً) يصح – أصلاً – أن يقع خبراً، أو حالاً من (أحد) مقدماً؛ لأنّ نعت النكرة إذا تقدم عليها نُصب على الحال و أنَّ (أحـــدٌ) الاســـم، ومن الجائز لدى سيبويه أن يكون الجار والمجرور: (له) خبراً. (٢) وهذا ما يثبت أنّ للحـــال قـــدرةً على أنْ تتحوّل إلى خبر نحوي، ولا عبرة في أنّ الناصب لها الفعلُ الناسخ.

إن تمام الجارّ والمجرور يمكن أن يكون عائداً إلى الوظيفة والاستعمال، فالملحوظ أنّـــه يـــسمى تامّاً إذا وقع نعتاً، ومعنى تمامه عند النحاة – هنا – أن يكون في النّعت به فائدة(٣). ومن الواجب – في بعض الاستعمالات– أن يكون ناقصاً؛ لكي يستطاع الفصل به بين كم الخبريّة ومميِّزها، نحـــو قولهم: كم بك مأخوذاً أتاني.(٤)

أثر التمام في التوابع والأسماء الموصولة

تطالع مسائل مختلفة في التوابع والأسماء والموصولة فسِّرت في ضوء فكرة التمام، أجملها بما يأتي:

تمام المتبوع بتابعه تقدّم التابع

ذكر السُّهيلي (٥٨١هـــ) تمام المتبوع بتابعه في معرض حديثه عن جواز تقديم الخبـــر علـــى المبتدأ، وعدمَ جواز ذلك في النعت؛ لأنه من تمام المنعوت وهو تمام يصيِّرُ النعـــت كـــالجزء مـــن

(١) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـــ) **المقرّب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وزميله، ط١ ١٩٧١م ، ١٥٣/١، السيوطي، **همع الهوامع**، ٣٧٥/١ .

(٢) النحاس، أبـــو جعفـــر (ت ٣٣٨هـــ) **إعراب القرآن**، تحقيـــق: زهير زاهد، ط٣، عالم الكتب، مكتبـــة النهضـــة العربيّـــة، بيـــروت، ١٩٨٨م، ٣١٢/٥.

(٣) ابن عصفور، **المقرب**، ٢١٩/١،

(٤) الأندلسي، أبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ٧٨٢/٢.

منعوته؛ ولذلك جاز تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنّه لا يَصير معه كالجزء منه. وقد خلُص السُّهيليّ إلى أنّ الخبرَ لا يُعدُّ متمِّماً للمبتدأ، وإنّما هو من تمام الكلام الذي فيه المبتدأ.(١)

لقد أجاز ابنُ جنّي تقديمَ المعطوف على المعطوف عليه في جملة: ضربت وزيداً عَمْراً، وعلّل جواز ذلك بأنّ التقديم جاء بعد تمام الفعل بفاعله، ورأى أنّ هذا التقديم قليلٌ واتّساعٌ في جملة: قام وعمرٌو زيدٌ؛ لحصول التقديم قبل تمام الفعل بفاعله.(٢)

ويبدو لي أنّ مسألة تمام المعطوف عليه بالمعطوف غير واردة أصلاً؛ لذلك احتاج ابن جنّي إلى أن ينظر إلى تمام الفعل بفاعله لدراسة مسألة جواز التقديم. وربّما يكون ابنُ السراج أول من سعى إلى دراسة مسألة التراكيب التي لا يتقدّم الجزء الثاني منها على الأول، وكان من أوضح ضوابطه المانعة في هذه الدراسة مسألة تمام الجزء الأول بالثاني، زيادةً على مسألة العامل النحويّ.(٣)

ولم يترك النحاة انقطاعَ علاقة التّمام بين التوابع غُفلاً، بل درسوا حالاتٍ مختلفةً تؤدي إلى هذ الانقطاع، ومن ذلك أنّ البدلَ غيرُ متمِّمٍ للمبدل منه؛ لأنّه يحلُّ مكان المبدل منه، ولأنّه يجوز أن تبدل المعرفةُ من النكرة فكان ذلك مدعاةً إلى عدّ المبدل منه تَوْطئة للبدل.(٤)

وأمّا صيرورةُ النعت غيرَ متمِّمٍ للمنعوت فيتأتى من قطع النعت عن المنعوت، عندما يصير المنعوت واضحاً للسامع، فلا يُحتاج إلى تمييزه من غيره.(٥)

ومن الواضح أنّ دلالة النعت غير المتمِّم للمنعوت هي نفسها الدلالة التي خصّها النحاة بالمدح أو الذّم أو الترحّم، وقد بيّنوا إعراب النّعت المقطوع إلى الرفع والنّصب بما يُغني عن ذكره.(٦)

ويذهب كمال بشر إلى أنّ النعت المقطوع ينماز عن النعت الاصطلاحي (غير المقطوع)(٧) بوجود وقفة قصيرة تحدث قبل النعت المقطوع. والصحيح أنّ ما يمكن التمييز به بين الضربين السابقين من النعت يكمن في المخالفة بين حركة النعت ومنعوته، وليست الوقفة على ما ذكر بشر.

حدّ الاسم الموصول ومشابهته للاسم الواحد

ذكر النّحاة أنّ الاسم الموصول ناقص؛ لأنّه لا يُفهم معناه إلا بانضمام شيءٍ بعده إليه، ولا يسمى الموصول موصولاً إلا إذا تمّ بصلته.(٨)

---

(١) السهيلي، **نتائج الفكر**، ٣١٣.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، ٣٨٧/٢، ٣٨٨.

(٣) ابن السراج، **الأصول**، ٢/ ٢٢٢- ٢٥٤.

(٤) الشنتمري، أبو الحجاج (ت ٤٧٦هـ) **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق : زهير عبد المحسن، سلطان، ط١، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، ١٩٨٧م، ٢٧٢/١.

(٥) السهيلي، **نتائج الفكر**، ١٨٥، ١٨٦.

(٦) ابن خروف، **شرح جمل الزجاجي**، ٣١٣/١.

(٧) حامد، عبد السلام، **الشكل والدلالة دراسة نحويّة للفظ والمعنى**، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٢م، ٩٥.

(٨) الثمانيني، **الفوائد والقواعد**، ٧٠٦

واتكأ ابن الحاجب (٦٤٦هـ) على التمام في حدِّ الموصول حين قال: « الموصول مـا لا يـتمّ جزءاً إلا بصلة وعائد» [١]

وقد فسر الأستراباذي قول ابن الحاجب (يُتمّ جزءاً) بصيرورة الموصول جزء الجملة، وعنـى بجزء الجملة: المبتدأ والخبر، والفاعل، على الرغم من أنّ الموصولات قد تكـون فـضلة. ولكـن المفهوم من تعريف ابن الحاجب – كما يذكر الأستراباذي – أنّ الموصول هو الـذي لـو أردت أن تجعلهُ جزءَ الجملة لم يكن إلا بصلةٍ وعائد.[٢]

وقد ذكر النحاة بأن الاسم الموصول مع صلته كالاسم الواحد الذي لا يمكـن أن يـتمّ بـبعض الحروف دون بعضها، وقد ترتّب على هذا التشبيه جملة من الأمور أهمها: أنّهم منعوا الفصل بـين الموصول وصلته بالأجنبيّ، وكذلك منعوا تقديم الصِّلة أو متعلقاتها على الموصول. [٣]

شرط تمام الظرف والجار والمجرور للوصل بهما

ذُكر من جملة ما يصحّ أن يقع صلةً الظرفُ والجارُّ والمجرور التـامّين. وفـسّر أبـو حيّـان الأندلسيّ تمامها من ناحية فائدة الوصل بهما؛ إذ يجوز أن يُقال: الذي عندك فاضل، والذي من بني عليٍّ شريف؛ لوقوع الظرف والجار والمجرور تامّين، ولا يجوز أن يُقال: جاءني الذي اليومَ؛ لعدم الفائدة من الوصل بالظرف الناقص، وهو ما ينطبق على الجارّ والمجرور إذ لم يكونا تامّين.[٤]

علاقة التوابع بتمام الموصول

ذكر ابن جنّي أنّ التوابع الجارية على الاسم الموصول متمِّمة له ومؤذنةٌ بانقضائه، ومن ذلـك قولهم: مررتُ بالضاربين زيداً الظريفين، ولا يجوز أن نقول: مررت بالضاربين الظريفين زيـداً؛ لأنّ الاسـم وُصِف وقد بقيتْ منهُ بقيّةٌ[٥]. وأوضحُ من ذلك قولُ أبي حيّان: « ولا يُتبع الموصول لا بنعتٍ، ولا توكيدٍ، ولا بدلٍ، ولا عطفٍ، إلا بعد استيفاء الصِّلة، ومتعلقاتها.»[٦]

والظاهر أنّ منع اتباع الموصول بالتوابع يُفسّر بصيرورة التوابع جزءاً متمِّماً للموصـول قبـل تمامه بصلته ومتعلقاتها.

---

(١)الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، ٨٨/٣.

(٢) **المصدر السابق**، ٨٩/٣.

(٣)ابن جني، **اللُّمع**، تحقيق: حامد المؤمن، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٨٥م، ٢٥٠-٢٥٢.

(٤) الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ١٠٠١/٢.

(٥) ابن جنّي، **اللمع**، ٢٥١.

(٦) الأندلسي، أبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ١٠٤١/٢.

أثر التمام في الحمل على المعنى

اعتمد النحويّون على مسألة الحمل على المعنى؛ لتسويغ ظواهر لغويّة لم تطّرد – في الغالب – اطّرادَ الفصيحِ المسموع من كلام العرب.

وقد ذكروا شروطاً للحمل على المعنى، أبرزها – ممّا نحن فيه – استغناءُ اللفظ، وتمامُ الكلام، وأمّا ما يُحمل على المعنى قبل هذا التمام والاستغناء فبابُه ضرورات الشعر.(١)

فمن نمط الحمل بعد التمام والاستغناء ما ذكره المبرِّد في توجيه قراءة: ﴿زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قتلُ أولادِهم شُرَكاؤُهُمْ﴾ الأنعام/ ٣٧؛ فهو يرى أنّ (شركاؤهم) رُفع على المعنى؛ لأنه لا بدّ لهذا التّزيين من مُزيِّن، ليصير المعنى: زيّنَهُ شركاؤهم. ومن النمط الثاني الذي يُحمل فيه على المعنى قبل التمام والاستغناء، ما ذُكر في قول الشاعر:

لن تراها وإنّ تأمّلتَ إلاّ ولها في مفارق الرأس طيبا

فالقدماء يَرَوْن أنّ قول الشاعر: (لن تراها وإن تأمّلت) ليس كلاماً تامّاً حتى يجوز معه نصب (طيباً)؛ ولهذا لجأ المبرد إلى تقدير ناصب له وهو الفعل (ترى) لأنّ المعنى: لن تراها إلاّ وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيباً.(٢)

ومن المعاين أنّ تشاغل القدماء بتمام المعنى وأثره في توجيه تراكيب اللغة بدا واضحاً في القرن الثاني الهجري، ودليلُ ذلك ما ورد في المجلس الذي ضمّ الكسائي مع يونس بن حبيب (١٨٢هـ) في حضرة الرشيد.(٣)

خاتمة

وفي خاتمة البحث، أجد من اللاّزم أنْ أعرض لشيءٍ ممّا توصّلت إليه في البحث، ومن ذلك: أنّ التمام مصطلحٌ ذو استعمال واسع اقترن بتمام المعنى، وبالصناعة النحويّة عندما أراد النّحاة لها أنْ تطابق المعنى، ولهذا التمام دلالة مشتركة تقارب الاستيفاءَ، ومن ذلك دلالة (تمام الاسم) بناءً على تمامه بالتنوين والإضافة ... و دلالة تمام المتبوع بتابعه، والموصول بصلته، زيادةً على معنى تمام الأفعال الناقصة وغيرها.

---

(١) المبرد، **المقتضب**، ٢٨١/٣، وينظر في مسألة الحمل على المعنى: البجة، عبد الفتاح، **ظاهرة قياس الحمل**، ط١، دار الفكر، عمان، ١٩٩٨م، ٢٤٧.

(٢) المبرد، **المقتضب**، ٢٨١/٣، ٢٨٤، ٢٨٥.

(٣) الزجاجي، **مجالس العلماء**، ٢٠.

وتأسَّسَ على مفهوم تمام الكلام وتمام الجملة تبويب الفضلات المنصوبة ابتداء من ابن السراج (٣١٦هـ) في كتابه الأصول، وتبِعَ هذا التبويب نحاة، منهم: أبو علي الفارسيّ، وعبد القاهر الجرجانيّ.

ويُشار – أيضاً – إلى اتّكاء النّحاة على (التمام) في تفسير مسائل مختلفة تخصّ التقديم والتأخير وقد تبيّن ذلك بوضوح في باب التوابع والموصول.

وأمّا تقصير النّحاة في درس الفضلات المنصوبة في ثنايا الجملة الاسميّة، فمن الجائز أنْ يُعلّل بتشاغل النّحاة كثيراً بموضوع تمام الفعل بفاعله؛ لأنّ في الجملة الفعليّة أهمَّ عامل نحويّ وهو الفعل، ليكون حديثهم عن التمام في الجملة الاسميّة مقصوراً – في الأكثر – على كيفيّة تمام الجملة الاسميّة نفسها بالمسوّغات للنكرة والرابط، وتوجيه إعرابها، وأثرها في تمام النواسخ، وهذا حديث يمكن تجاوز أكثره، إلاّ حديثاً عن أثر التمام يتمثل في ذهابي إلى أنّ الحال التي تسد مسدّ الخبر ما هي إلاّ خبر نصب بمسمى الفضلة، وليست هي إلاّ كذلك في الجملة الفعليّة.

والتّمام فكرة رافقت التأصيل النحويّ لدى النحاة الأوائل من طبقة عيسى بن عمر (١٤٩هـ) والخليل (١٧٥هـ) والنّحاة الكوفيين كالكسائي والفراء، ولقد توسعت هذه الفكرة لتشمل موضوعاتٍ مختلفة من أبواب النحو، زيادةً على أنّ شيئاً غيرَ يسير من الخلاف النّحويّ كان مستمداً من طبيعة (التّام) ووجوه تصرفه في التركيب اللغويّ.

وأختم الخاتمة بالقول: إنّه كان بإمكان النّحاة أنْ يوسّعوا فكرة التّمام، ويجعلوا منها ركيزة في التحليل، والوصف اللغوي بمنأى عن ربطها بأصول فكرة العامل، وهو ربطٌ أعيدُ إليه بعض الإخفاق الذي أصاب هذه الفكرة عند التطبيق.